جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات
الإدارة العامة للمعلومات والترجمة

إطلالة

على الاقتصاد المصري والعالمي

نشرة شهرية
لأهم الأحداث الاقتصادية المصرية
والعالمية في الصحف الأجنبية

(العدد ٢٢٧ – ديسمبر ٢٠١٧)

إعداد
زينب محمد حنفى
مدير عام المعلومات والترجمة

إشراف
أسامة فهمي عبد الحميد
رئيس الأدراة المركزية للبنية التحتية

جرافيك
محمد مسعد

المحتويات

القسم الأول: إطلالة على الاقتصاد المصري 1

البنك الدولي يوافق على إقراض مصر 1,15 مليار دولار لدعم الاقتصاد. 2

تقييم البنك الدولي للاقتصاد المصري. 3

مؤشرات الاقتصاد المصري خلال العام المالي 2017/2016. 5

مصر والفاو تلتزمان بالعمل مع الدول الأفريقية لتحقيق التنمية الزراعية. 7

انعقاد مؤتمر أفريقيا 2017 في شرم الشيخ. 9

مصر توافق علي استيراد الماشية من الأرجنتين. 9

تراجع ترتيب مصر في تصنيف ممارسة الأعمال. 10

الفاو ونيبولون الأوكرانية تتعاونان لتحسين الأمن الغذائي في مصر. 11

القسم الثاني: إطلالة على الاقتصاد العالمي 13

1- الاقتصاد الأوروبي 14

أوروبا تسعى إلى حماية صناعة الصلب من الإغراق الصيني. 14

اتفاق تجاري واعد بين الاتحاد الأوروبي واليابان. 15

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في فرنسا. 16

ارتفاع الصادرات الإسبانية. 17

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في أسبانيا. 18

زيادة الصادرات الإيطالية. 18

ارتفاع الصادرات التركية خلال شهر نوفمبر 2017. 19

تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى تركيا. 19

ارتفاع توقعات النمو التركي. 20

2- اقتصاد الأمريكتين 21

البنك المركزي الأمريكي يرفع معدلات الفائدة الرئيسية. 21

زيادة الصادرات المكسيكية خلال أكتوبر 2017. 22

ارتفاع معدل نمو الاقتصاد البرازيلي. 22

الميزان التجاري الأرجنتيني يسجل عجزا للشهر العاشر على التوالي. 23

بيرو تسجل فائضا تجاريا خلال شهر أكتوبر 2017. 23

3- الاقتصاد الإفريقي 24
ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا 24
تراجع صادرات دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا 25
كينيا تتعهد بالتوسع في قطاع الصناعات التحويلية بهدف دعم الصادرات. 26
انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي في أديس أبابا 27
المملكة المغربية تنضم لمبادرة طريق الحرير الجديد 28
المملكة المغربية الأكثر جذبا للاستثمارات في أفريقيا 29
تعزيز التعاون الجزائري – الفرنسي 29
اتفاق بين موريتانيا وصندوق النقد الدولي للحد من تفاقم الديون 30
زيادة العجز التجاري لناميبيا خلال الربع الثالث من 2017 31
4- الاقتصاد الآسيوي 32
ارتفاع برنامج حصص المستثمر المؤسسي الأجنبي المؤهل بالصين. 32
فرص الاستثمار في الصين. 33
اليابان تسجل فائضاً تجارياً للشهر السادس على التوالي. 35
تثبيت التصنيف الائتماني للهند. 36
زيادة صادرات فيتنام من الفواكه والخضروات. 36
ارتفاع الصادرات غير النفطية في سنغافورة خلال نوفمبر 2017. 37
نمو الاقتصاد الروسي. 38
تراجع عجز الموازنة في سلطنة عمان. 38
تباطؤ اقتصاد السعودية. 39
ارتفاع صادرات كوريا الجنوبية. 40
5- موضوعات متفرقة 42
فيتش تؤكد استمرار نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2018. 42
توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2018. 43
الاقتصادات المتقدمة والناشئة تشهد معدلات نمو مرتفعة خلال 2018. 44
تباطؤ النمو الاقتصادي في أستراليا. 46
تقييم اقتصاد نيوزيلندا. 47
مصادر النشرة 48

القسم الاول

إطلالة على الاقتصاد المصري

البنك الدولي يوافق على إقراض مصر 1,15 مليار دولار لدعم الاقتصاد

التاريخ: 2017/12/5

وافق مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي مؤخراً على منح مصر قرض بقيمة 1,15 مليار دولار أمريكي لتمويل سياسات التنمية لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر. ويعد هذا القرض الأخير في سلسلة من ثلاثة شرائح سنوية– يُطلق عليها قروض سياسة التنمية لضبط أوضاع المالية العامة وتوفير الطاقة المستدامة وزيادة القدرة التنافسية– تبلغ قيمتها الإجمالية 3,15 مليار دولار أمريكي، وقد حصلت مصر على قرضين من هذه القروض خلال الفترة بين 2015 و 2017.

صرحت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي وممثلة مصر في مجلس محافظي البنك الدولي بأن مصر ترحب بدعم البنك الدولي المستمر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ويدعم هذا التمويل برنامج مصر لمساعدة الاقتصاد على تحسين قدرته على جذب الاستثمارات الخاصة وخلق فرص عمل خاصةً للشباب والنساء. يدعم هذا القرض إصلاحات مصر الشاملة التي تهدف لخلق فرص عمل وضمان تحقيق أمن الطاقة وتعزيز المالية العامة وزيادة القدرة التنافسية وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

صرح المدير الإقليمي للبنك الدولي في مصر واليمن وجيبوتي بأن مصر أبدت التزاماً بتطبيق الإصلاحات الشاملة، والتي تهدف إلى دعم مصر وتحسين مستوى المعيشة. وقد تعاون البنك الدولي تعاوناً وثيقاً مع شركاء التنمية الآخرين لتقديم هذا التمويل. ويستعد البنك الأفريقي للتنمية لتقديم تمويلاً مماثلاً بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، بينما قدمت المملكة المتحدة ضماناً إضافياً بقيمة 150 مليون دولار لزيادة مبلغ القرض الحالي إلى 1,15 مليار دولار.

صرح سفير المملكة المتحدة في مصر بأن المملكة المتحدة فخورة بالانضمام إلى البنك الدولي في تقديم هذا الدعم الاستراتيجي للحكومة المصرية. وأكد رئيس فريق العمل بالبنك الدولي على أن مصر تمثل الآن معياراً مرجعياً عالمياً للإصلاحات الشاملة في السياسات التي طبقتها لتعظيم دور التمويل لبرامج التنمية، وخاصة من خلال تخصيص 17 مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة.

ويمول البنك الدولي برامج ومشروعات لمساعدة مصر على الحد من الفقر ودعم الرفاهية. وتركز المساندة التي يقدمها البنك على شبكات الأمان الاجتماعي، والطاقة والنقل، والمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية، والزراعة والري، والإسكان، والرعاية الصحية، وتوفير فرص العمل، وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة. وتتألف محفظة استثمارات البنك الدولي في مصر حالياً من 19 مشروعاً تبلغ قيمتها 7,8 مليار دولار.

ترجمة: هدير السيد – مراجعة: زينب حنفي

المصدر : البنك الدولي

العنوان: www.worldbank.org

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES

تقييم البنك الدولي للاقتصاد المصري

التاريخ : 2017/12/5

أشار البنك الدولي إلى التأثير الإيجابي للإصلاحات التي تمت خلال عامي 2016 و2017 ، فقد أسفر تحرير سعر الصرف عن تحسن معدل السيولة من العملات الأجنبية والتصدي لسوق الصرف الموازي ، مما أدى بدوره إلى تحسن فائض ميزان المدفوعات خلال العام المالي 2017/2016 . وأشارت إحصائيات البنك الدولي إلى تراجع قيمة عجز الحساب الجاري من 19,8 مليار دولار إلى 6,15 مليار دولار نتيجة ارتفاع عائدات قطاع السياحة وتحويلات العاملين بالخارج وانخفاض عجز الميزان التجاري .

كما ارتفع فائض حساب رأس المال من 21,2 مليار دولار إلى 29 مليار دولار نتيجة ارتفاع القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة محافظ مدعومة بارتفاع عائد الأصول المقومة بالعملة المحلية وبالتوقعات الإيجابية للاقتصاد المصري . ومن ثم تضاعف الاحتياطي النقدي من 19 مليار دولار إلى 36 مليار دولار ، وتراجعت المتأخرات المستحقة لشركات البترول من 3,5 مليار دولار خلال عام 2016 إلى 2,3 مليار دولار في نهاية شهر يونيو 2017 .

أدى تنفيذ إصلاحات الميزانية المتمثلة في تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة ورفع الدعم عن الطاقة وتحديد أجور الموظفين إلى تراجع معدل العجز العام من 12,5% خلال العام المالي 2016/2015 إلى 10,9% خلال العام المالي 2017/2016 ، كما ساعد الحكومة على تدعيم شبكة الحماية الاجتماعية .

أشار البنك الدولي إلى أن مصر تعاني من ارتفاع معدل التضخم الذي يتجاوز 30% منذ شهر فبراير 2017 نتيجة تدهور قيمة الجنيه المصري وفرض ضريبة القيمة المضافة ورفع الدعم عن الطاقة ، مؤكدا أن السياسة النقدية الحالية غير فعالة للقضاء على التضخم بالرغم من قيام البنك المركزي برفع معدلات الفائدة الرئيسية عدة مرات منذ شهر نوفمبر 2016 . كما ألقى البنك الضوء على الآثار الاجتماعية لارتفاع معدل التضخم إذ تأثرت الطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل سلبا خاصة في ظل ارتفاع معدل البطالة الذي بلغ 12% خلال شهر يونيو 2017 .

ومن ناحية أخرى توقع البنك الدولي ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع كل من معدل استهلاك القطاع الخاص والاستثمارات وصادرات السلع ، بالإضافة إلى انتعاش السياحة وتحسن مناخ الأعمال خاصة بعد تطبيق قانون منح التراخيص الصناعية . ومن المتوقع أن يتراجع معدل العجز الجاري من 6,6% إلى 4,6% من الناتج المحلي الإجمالي ، وأن ينخفض عجز الموازنة من 10,9% إلى 8,8% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع حصيلة الضرائب وإلغاء دعم الطاقة .

أشار البنك الدولي إلى العديد من المخاطر التي تهدد نمو الاقتصاد المصري وتتمثل في اختلال الاقتصاد الكلي في حالة عدم الالتزام ببرنامج الإصلاحات ، وتباطؤ النمو في حالة اتخاذ إجراءات تقشفية لمواجهة ارتفاع التضخم ، وعدم القدرة على سداد الديون والتي بلغت 102,8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2016/2015 ، واحتمال تراجع مصادر الدخل الرئيسية مثل السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين بالخارج نتيجة حدوث اضطرابات أمنية في الداخل أو الخارج .

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 4,5% ، وأن ينخفض معدل التضخم إلى 20% ، وأن يتراجع معدل العجز العام إلى أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام المالي الحالي .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية

العنوان : www.tresor.economie.gouv.fr

Liberté · Égalité · Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES

مؤشرات الاقتصاد المصري خلال العام المالي 2017/2016

التاريخ : 2017/12/11

أكد وزير المالية المصري تراجع معدل العجز العام من 12,5% خلال العام المالي 2016/2015 إلى 10,9% خلال العام المالي 2017/2016 . أما العجز الأولي فقد تراجعت قيمته من 96 مليار جنيه مصري (ما يعادل 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي 2016/2015 إلى 63 مليار جنيه مصري (ما يعادل 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي 2017/2016 .

ارتفعت الديون الخارجية إلى 79 مليار دولار (ما يعادل 32,8% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال شهر يونيو 2017 مقابل 55,8 مليار دولار (ما يعادل 18,1% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال شهر يونيو 2016 . بينما ارتفعت قيمة أصول البنك المركزي المصري في الخارج إلى 36,53 مليار دولار خلال شهر سبتمبر 2017 مقابل 19,52 مليار دولار خلال شهر سبتمبر 2016 .

أشار وزير المالية المصري إلى ارتفاع تصنيف مصر الائتماني طويل الأجل من (B-) إلى (B) مع نظرة مستقبلية مستقرة . بلغ مؤشر مديري المشتريات (PMI) 48,4 نقطة خلال شهر أكتوبر 2017 مما يشير إلى تراجع النشاط في القطاع الخاص – باستثناء قطاع الطاقة – للشهر الـ25 على التوالي . أما إيرادات قناة السويس فقد ارتفعت ارتفاعا طفيفا لتبلغ 3,86 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 مقابل 3,78 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2016 .

ومن ناحية أخرى تتوقع مؤسسة التمويل الدولية (Institute of International Finance IIF) ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,9% خلال العام المالي 2018/2017 مقابل 3,8% خلال العام المالي 2017/2016 . كما تتوقع تراجع معدل الدين العام إلى 93% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2018/2017 مقابل 97,5% خلال العام المالي 2017/2016 ، وأن يتراجع معدل التضخم إلى 19,7% خلال العام المالي 2018/2017 مقابل 23,5% خلال العام المالي 2017/2016 ، وأن يتراجع معدل العجز العام إلى 8,9% مقابل 10,4% خلال نفس الفترة .

مؤشرات شهرية عام 2017	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر
مؤشر أسعار المستهلك في المدن (%)	29,8	33	31,9	31,6	30,8
معدل التضخم الأساسي (%)	32	35,6	34,9	33,3	30,5
معدل الفائدة على الودائع (%)	16,75	18,75	18,75	18,75	18,75
معدل الفائدة الرئيسي (%)	17,75	19,75	19,75	19,75	19,75
سعر صرف الجنيه المصري مقابل اليورو (متوسط شهري)	20,33	20,66	20,98	21,04	20,74
سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار (متوسط شهري)	18,11	17,92	17,75	17,65	17,65
احتياطي النقد الأجنبي (في نهاية الشهر بالمليار دولار)	31,31	36,04	36,14	36,53	36,70

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية

العنوان : www.tresor.economie.gouv.fr

مصر والفاو تلتزمان بالعمل مع الدول الأفريقية لتحقيق التنمية الزراعية

التاريخ: 2017/12/14

تم مؤخراً الاحتفال باختتام برنامجين تدريبيين لدعم التنمية الزراعية في دول حوض النيل من خلال نقل المعرفة والنهج المبتكرة.أعرب ممثل منظمة الفاو في مصر عن سعادته بالنتائج المُحققة، وصرّح بأنها بداية تفعيل مذكرة التفاهم القائمة بين مصر والمنظمة والتي تهدف لنقل المعرفة والخبرات بين دول أفريقيا من خلال التعاون بين دول الجنوب.

صرّح الأمين العام للوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية التابعة لوزارة الخارجية المصرية بأن مصر تهتم بدعم الزراعة بين الدول الأفريقية من خلال التركيز على تنمية القدرات المؤسسية من أجل إتباع ممارسات متكاملة تشمل القطاعات المختلفة وتهدف إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي والتصدي لمشكلة تغير المناخ وتدهور البيئة.

تناولت الدورات التدريبية "تطوير المزارع السمكية" و"الحد من هدر الغذاء بعد الحصاد" وأشرف عليها عدد من الخبراء المصريين من مختلف المؤسسات المحلية ونظمها المركز المصري الدولي للزراعة التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بالتعاون مع منظمة الفاو والوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية.

صرّح المدير العام للمركز المصري الدولي للزراعة بأن المشاركين أعربوا عن حماسهم بالاشتراك في البرنامج التدريبي حيث كانت التقنيات المتبعة في متناول صغار المزارعين. تم عقد هذه الأنشطة في إطار الاتفاق المُوقّع بين المركز المصري الدولي للزراعة ومنظمة الفاو تحت إشراف الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، كجزء من مذكرة التفاهم الخاصة بالتعاون بين دول الجنوب ومصر ومنظمة الفاو والتي تم تجديدها في يونيو 2017.

وتعد هذه بداية مشجعة مع منظمة الفاو بعد زيارة المدير العام للمنظمة لمصر مؤخراً من أجل تحقيق المزيد من التعاون ونقل الخبرات المعرفية بين مصر والدول الإفريقية ضمن إطار التعاون بين دول الجنوب التي تعتبر آلية ممتازة للدول النامية من أجل تبادل المعارف والموارد والخبرات. يتمثل دور منظمة الفاو في تحقيق الموازنة بين العرض والطلب للخبرات العالمية وذلك بفضل شبكتها الواسعة في جميع أنحاء العالم.

أشار ممثل منظمة الفاو في مصر إلى أن مصر تتمتع بخبرة راسخة في مجال إدارة الثروة السمكية خاصةً المزارع السمكية والحد من هدر المحاصيل بعد الحصاد، وهي فرصة جيدة لنقل هذه الخبرات للدول الإفريقية في إطار التعاون بين دول الجنوب لتحقيق الأمن الغذائي والتغلب على العقبات التي تعترض التنمية المستدامة في المنطقة.

وتعد أنشطة مبادرة التعاون بين دول الجنوب هي أحدث أنشطة الحكومة المصرية للتعاون من أجل التنمية مع الدول الأفريقية. قامت الحكومة المصرية منذ عام 1980 بتنفيذ عدة أنشطة لتعزيز القدرات وتنمية الموارد البشرية من خلال عقد دورات متخصصة عالية المستوى وغيرها من إجراءات التعاون بين دول الجنوب. مما أدى إلى تيسير عمل أكثر من 12 ألف خبير مصري في شتى الدول الإفريقية و"الكومنولث"، وتم تدريب أكثر من 11 ألف مسئول من دول أفريقيا والكومنولث في المؤسسات المصرية.

شارك في الدورة التدريبية الأولى الخاصة بتطوير المزارع السمكية والتي استمرت لمدة عشرة أسابيع 16 مُتدرباً من خمسة دول من حوض النيل وهي كينيا ورواندا والسودان وتنزانيا وأوغندا. وقد اشتملت الدورة على تقنيات نظرية وتطبيقات عملية وزيارات ميدانية لعدة مناطق من نهر النيل. تناولت الدورة كيفية الكشف المبكر عن أمراض الأسماك والطفيليات.

شارك 27 متدرباً في الدورة التدريبية المخصصة للحد من هدر الغذاء بعد الحصاد والتي استمرت أربعة أسابيع، وتم استضافة المشاركين من نفس دول حوض النيل المختارة بهدف تعزيز معارفهم التقنية والعملية بشأن سلاسل القيمة الغذائية وأفضل ممارسات بعد الحصاد. وقد أتبع الدروس النظرية عدة زيارات ميدانية لمرافق ما بعد الحصاد في منطقة الدلتا ومناطق أخرى لتوفير التدريب العملي.

وقد منحت الدورة المشاركين معلومات ومهارات تقنية جديدة، ليس فقط في مجال إنتاج الأرز ولكن إنتاج الفواكه والخضروات أيضاً فيما يتعلق بمختلف الجوانب التي تؤثر على مرحلة ما بعد الحصاد، مثل أفضل الممارسات الزراعية ومرافق التخزين الجيدة.

ترجمة : هدير السيد – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة

العنوان :www.fao.org

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

انعقاد مؤتمر أفريقيا 2017 في شرم الشيخ

التاريخ : 2017/12/13

قامت مصر بتنظيم مؤتمر أفريقيا 2017 في شرم الشيخ بمشاركة رؤساء كل من نيجيريا وكوت ديفوار ورواندا وغينيا والصومال وجزر القمر بالإضافة إلى وفود رفيعة المستوى من عدة دول أفريقية . ويهدف المؤتمر إلى تشجيع الاستثمار الخاص من خلال عرض تجارب وخبرات أهم رواد الأعمال في أفريقيا .

أكد المشاركون في المؤتمر على أهمية إقامة منطقة تجارة حرة قارية تضم جميع الدول الأفريقية الأمر الذي يدعم التكامل الإقليمي من أجل تحقيق التنمية ، فضلا عن تعزيز دور القطاع الخاص الأفريقي من أجل زيادة معدلات الاستثمار داخل دول القارة .

ومن ناحية أخرى تم توقيع اتفاق تمويل بقيمة 500 مليون دولار بين البنك المصري لتنمية الصادرات والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (Afreximbank) على هامش مؤتمر أفريقيا 2017 . ويهدف الاتفاق إلى دعم استثمارات وصادرات الشركات المصرية إلى الدول الأفريقية الأعضاء في بنك (Afreximbank) في إطار المبادرات الإستراتيجية لكلا البنكين لتعزيز التجارة البينية الأفريقية .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.jeuneafrique.com

MARCO Trade News

مصر توافق علي استيراد الماشية من الأرجنتين

التاريخ: 2017/12/24

صرح وزير زراعة الأرجنتين بأن الهيئة العامة للخدمات البيطرية في جمهورية مصر العربية وافقت على قبول الشهادة الصحية التي تسمح بدخول البقر والجاموس من الأرجنتين للتربية في مصر . وأضاف أن بلاده تواصل فتح أسواق جديدة لمنتجاتها ذات القيمة المضافة ، مؤكدا أن دول أمريكا الجنوبية تمكنت خلال عام 2017 من توطيد علاقاتها مع دول شمال أفريقيا، وخاصة مصر. وأشار إلى أنه سيتم إرسال بعثة خلال شهر مارس 2018 لتمكين المؤسسات المهتمة بتصدير لحوم الأبقار والبيض والماشية الحية من دراسة السوق المصري .

ومن الجدير بالذكر أن مصر تعد المستورد الرئيسي في أفريقيا للمنتجات الزراعية الأرجنتينية حيث تبلغ قيمة وارداتها ما يقرب من 1,8 مليار دولار . ومن المتوقع أن يتم مضاعفة التبادلات التجارية وتنويعها بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة بين تكتل الميركوسور ومصر حيز التنفيذ .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

تراجع ترتيب مصر في تصنيف ممارسة الأعمال

التاريخ : 2017/12/19

تراجع ترتيب مصر في تصنيف مؤشر البنك الدولي الخاص بسهولة ممارسة الأعمال إلى المركز 128 بين 190 دولة ، وذلك بعد تقدمها من المركز 131 إلى المركز 122 في التصنيف السابق . وفي المقابل تقدمت عدة دول عربية على مصر في التصنيف مثل الإمارات والبحرين والمغرب وسلطنة عمان وقطر وتونس والسعودية والكويت والأردن التي شغلت المركز 21، و66، و69، و71، و83، و88، و92، و96، و103 على التوالي . وكانت مصر تستهدف التقدم إلى المركز 90 بحلول عام 2020 .

تراجع ترتيب مصر في المعايير التي يقوم على أساسها التصنيف ، حيث تراجع ترتيب مصر في معيار بدء النشاط التجاري من المركز 39 إلى المركز 103 ، وفي معيار تسجيل الملكية من المركز 109 إلى المركز 119 ، وفي معيار تسهيل الإجراءات من المركز 122 إلى المركز 128 ، وفي معيار الحصول على القروض من المركز 82 إلى المركز 90 ، وفي معيار تسوية الديون من المركز 109 إلى المركز 115 . وتقدمت مصر في معيار ضمان حماية صغار المساهمين من المركز 114 إلى المركز 81 ، بينما تراجعت في معايير سداد الضرائب والرسوم ، وتنفيذ التعاقدات ، والحصول على تراخيص البناء إلى المركز 160 .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية أصدرت خلال عامي 2016 و2017 عدة قوانين من أجل تحسين مناخ الأعمال مثل إصدار قانون الاستثمار الجديد ولائحته التنفيذية وتعديلات قانون الشركات .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية

العنوان : www.tresor.economie.gouv.fr

الفاو ونيبولون الأوكرانية تتعاونان لتحسين الأمن الغذائي في مصر

التاريخ:2017/12/6

وقعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) وشركة نيبولون الأوكرانية التي تمتلك 25 عامًا من الخبرة في مجال إنتاج وتخزين ونقل وتصدير الحبوب، اتفاق شراكة يركز على تحسين فاعلية الشركات المصرية التي تعمل في مجال إنتاج وتخزين ونقل الحبوب.

وقع الاتفاق المدير العام المساعد لمنظمة الفاو والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا والرئيس التنفيذي والمالك الشريك لشركة نيبولون، وذلك على هامش منتدى تعزيز الاستثمار المستدام في الأمن الغذائي المصري المنعقد في القاهرة والذي تنظمه الحكومة المصرية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية .

شارك في المنتدى ما يقرب من 200 شخص من القطاعين العام والخاص بما في ذلك واضعي السياسات، ومطوري المشاريع، وممثلي عدد من المؤسسات المالية الدولية بالإضافة إلى مستثمرين من جميع أنحاء العالم سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات.

يعد تعزيز الاستثمار المستدام في الأمن الغذائي في مصر على رأس جدول أعمال المنظمة. ويتفق هذا التعاون أيضا مع إستراتيجية المنظمة الواسعة النطاق الرامية إلى تكثيف الشراكات والقضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030. وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بحلول عام 2030 مزيدا من التعاون بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى التحالفات الإستراتيجية .

يعد الجمع بين خبرة منظمة الأغذية والزراعة والقطاع الخاص، وتحقيق الكفاءة العالية ونقل المعرفة أمور ممكنة. تتمتع نيبولون بالخبرة اللازمة في إدارة المشاريع الاستثمارية مع المؤسسات المالية الدولية وتحسين إنتاجية سلاسل توريد الحبوب، في حين يمكن للمنظمة أن تسهل نقل هذه المعرفة إلى دول أخرى.

وقد قامت نيبولون بتصدير الحبوب إلى أكثر من 60 دولة وتصدير أكثر من 747 ألف طن من القمح في إطار مناقصات برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة منذ عام 2009. كما أنها عضو في الاتحاد الدولي لتجارة الحبوب والأعلاف والاتحاد الدولي للمطاحن (IAOM)، والاتحاد الأوكراني للحبوب ، والاتحاد الزراعي الأوكراني. كما أنها عميل للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي، و لديها مختبر معتمد به أحدث التقنيات، وهي على استعداد لنقل المعرفة في أخذ عينات الحبوب وفحصها.

صرح المدير العام المساعد لمنظمة الفاو والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بأن هذا الاتفاق هو خطوة أخرى مهمة في الجهود نحو توسيع عمل الفاو للقضاء على الجوع وتحسين وضع الأمن الغذائي في المنطقة ، مشيرا إلى أن الخبرة الفنية التي تملكها شركة نيبولون ستساعد بالتأكيد في تحسين عمليات التخزين واللوجستيات، وستخفض

الفاقد من الأغذية. كما أن هذا التعاون يضيف عاملا جديدًا يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة ، مؤكدا أن هناك مجال واسع لتحسين عملية تخزين ونقل الحبوب وأخذ العينات منها وفحصها بشكل يعود بالفائدة على السكان في مصر والدول المجاورة .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة

العنوان :www.fao.org

القسم الثانـي

إطلالة على الاقتصاد العالمي

1– الاقتصاد الاوروبي:

Le Point.fr

أوروبا تسعى إلى حماية صناعة الصلب من الإغراق الصيني

التاريخ : 2017/12/1

تم مؤخرا في برلين توقيع اتفاق بين الدول العشرين الصناعية الكبرى وبعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحد من فائض الإنتاج العالمي من الصلب وذلك بهدف حماية صناعة الصلب الأوروبية من الإغراق الصيني . إذ تقوم الصين بخفض أسعار منتجاتها من الصلب لأدنى مستوياتها الأمر الذي أثر سلبا على أوروبا بشكل خاص والتي تشغل المركز الثاني في إنتاج الصلب على المستوى العالمي ، وتبلغ حصتها في السوق 10% ويصل معدل إنتاجها إلى 170 مليون طن سنويا .

ومن ناحية أخرى تستحوذ الصين على 50% من الإنتاج العالمي للصلب ، وقامت بخفض الأسعار بنحو 40% خلال الأعوام الأخيرة ، وسجل الفائض العالمي من إنتاج الصلب مستوى قياسي خلال عام 2016 إذ بلغ 737 مليون طن الأمر الذي يهدد السوق الأوروبي بخسائر تقدر بنحو 166 مليار يورو سنويا . وتساهم الصين وحدها بنحو 350 مليون طن من فائض الإنتاج العالمي من الصلب سنويا أي ما يعادل ضعف حجم الإنتاج الأوروبي .

صرح المفوض الأوروبي لشئون التجارة بأنه من المقرر تنفيذ الاتفاق خلال النصف الأول من عام 2018 والذي يهدف إلى إرساء قواعد أكثر عدلا لمواجهة سياسة الإغراق في السوق التي تستند على تقديم إعانات ودعم لمنتجي الصلب . وأضاف رئيس المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي يسعى لتنفيذ تلك الإجراءات بأقصى سرعة ، مشيرا إلى أنه قام بإدراج مشكلة انخفاض أسعار الصلب ضمن جدول أعمال مؤتمر القمة الأخير للدول الصناعية العشرين الكبرى .

ومنذ شهر مارس 2016 قامت المفوضية الأوروبية باقتراح عددا من الإجراءات لمحاربة سياسة الإغراق وحماية سوق الصلب الأوروبي يصل عددها إلى 47 إجراء ، كما قامت بتقديم عشرات الطلبات للتحقيق ضد الممارسات التجارية غير التنافسية في سوق الصلب العالمي . وفي عام 2015 احتلت فرنسا المركز الثالث في إنتاج الصلب على مستوى القارة الأوروبية فبلغت حصتها من السوق نحو 14% ، وجاءت بعد كل من ألمانيا وإيطاليا حيث بلغت حصتهما من السوق 39,7% و20,5% على التوالي .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.lepoint.fr

LE FIGARO.fr

اتفاق تجاري واعد بين الاتحاد الأوروبي واليابان

التاريخ : 2017/12/10

توصل الاتحاد الأوروبي واليابان إلى اتفاقية واسعة النطاق للتجارة الحرة سيتم بمقتضاها إلغاء معظم الرسوم الجمركية على التبادل التجاري الثنائي . وكان الجانبان الأوروبي والياباني قد اتفقا على الخطوط العريضة للاتفاق على هامش قمة مجموعة العشرين خلال شهر يوليو الماضي .

ويعد هذا الاتفاق ردا على السياسات التجارية الحمائية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، حيث أكد رئيس المفوضية الأوروبية أن هذا الاتفاق التجاري الواعد يوجه رسالة للعالم بأن الاتحاد الأوروبي واليابان ملتزمان بقواعد التجارة الحرة والعادلة وبإرساء مبدأ الشفافية بعيدا عن الحمائية .

وكانت المفاوضات حول اتفاق التجارة الحرة بين اليابان والاتحاد الأوروبي (JEFTA) قد بدأت في مارس 2013 ، ومن المقرر أن يشمل الاتفاق النهائي 99% من التبادل الثنائي وأن يدخل حيز التنفيذ بحلول عام 2019 . وتكتسب الاتفاقية أهمية كبرى فالاتحاد الأوروبي يعد ثالث أهم شريك تجاري لليابان بينما تعتبر اليابان سادس أكبر شريك للاتحاد الأوروبي .

يسعى الاتحاد الأوروبي لتسهيل نفاذ منتجاته إلى السوق الياباني الذي يعد أغنى سوق في العالم ، في حين تأمل اليابان بإنعاش اقتصادها عبر هذا الاتفاق وخاصة بعد تعثر اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي التي تضم 12 دولة بسبب انسحاب الرئيس الأمريكي من الاتفاقية .

ومن الجدير بالذكر أن قطاع الصناعات الزراعية هو أهم أولويات الاتحاد الأوروبي في هذا الاتفاق ولذا ستكون المنتجات الغذائية الأوروبية كلها معفاة تقريبا من الرسوم الجمركية . وفي المقابل يعد قطاع صناعة السيارات من أهم أهداف اليابان ولذا يتيح الاتفاق لليابانيين حرية النفاذ إلى سوق السيارات الأوروبي ولكن بعد فترة انتقالية سيتم تحديدها لاحقا .

ويتضمن الاتفاق فصلا كاملا حول التنمية المستدامة من أجل دعم الحوار بين الاتحاد الأوروبي واليابان وخاصة في مجال المشكلات البيئية والتغيرات المناخية . ويجب على الجانبان مواصلة المناقشات بشأن نقطة الخلاف الرئيسية التي تتمثل في حل المنازعات بين الحكومات والمستثمرين حيث يؤيد اليابانيون نظاما تقليديا للتحكيم مشابها للنظام المعتمد في معظم الاتفاقات التجارية في العالم ، أما الأوروبيون فيأملون بإقناع اليابان بقبول الاحتكام إلى محكمة متعددة الأطراف تكون جلساتها علنية .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lefigaro.fr

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في فرنسا

التاريخ: 2017/12/20

قام مكتب الإحصاءات القومي الفرنسي (Insee) مؤخرا برسم نظرة اقتصادية أفضل لفرنسا، إحدى القوى الرائدة في أوروبا. فقد أشار إلى أنه من المتوقع أن يكون مناخ الأعمال مواتيا والاستثمار قويا مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو ليصل إلى أعلى مستوى له منذ ستة أعوام .

ومن المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي بنحو 1,9%. وبفضل الأداء الإيجابي للأسواق العالمية، من المتوقع أن يحافظ اقتصاد البلاد على قوته خلال الفترة القادمة عند 0,6% بنهاية العام و0,5% في أوائل 2018. تعزى قوة الاقتصاد الفرنسي إلى الطلب المحلى القوى والاستثمارات المشتركة بالرغم من تباطؤ القوة الشرائية للقطاع العائلي في بداية العام .

أشارت أحدث البيانات إلى تفاؤل كبار رجال الأعمال إذ يتوقعون ارتفاع الإنتاج المحلي بما يتراوح بين 0,9% و1,2% كل ثلاثة أشهر ، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات بنسبة 4,4% خلال العام الحالي ثم 3,7% خلال النصف الأول من عام 2018 .

ومن المتوقع أن يقفز الاستثمار العائلي خاصة في قطاع الإسكان بنحو 5,2% خلال عام 2017 مقابل 2,4% خلال عام 2016 ، وأن يبلغ معدل البطالة 9,5% خلال عام 2017 مقابل 10% خلال عام 2016. ومن المتوقع أن يعوض الأداء القوي بطء الاستهلاك الذي بلغ 1,2% خلال 2017 مقابل 2,1% خلال 2016 بسبب تراجع الإنفاق على منتجات الطاقة .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : إذاعة BBC البريطانية

العنوان : www.bbc.com

ارتفاع الصادرات الإسبانية

التاريخ: 2017/12/25

وفقا لبيانات وزارة الاقتصاد والصناعة والتنافسية الإسبانية ارتفعت الصادرات السلعية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2017 بنسبة 9,3% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016، لتصل قيمتها إلى 229,801 مليار يورو ، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 11,3% لتصل قيمتها إلى 250,873 مليار دولار.

شهدت القطاعات الرئيسية نموا في صادراتها باستثناء السيارات حيث ارتفعت السلع الرأسمالية التي تمثل 20,2% من إجمالي الصادرات بنسبة 10,3% ، وصادرات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ التي تمثل 16,5% من الإجمالي بنسبة 7,5%، وصادرات المنتجات الكيماوية التي تمثل 14,2% من الإجمالي بنسبة 8,1%، والمنتجات شبه المصنعة غير الكيماوية التي تمثل 10,2% من الإجمالي بنسبة 7%. بينما انخفضت صادرات قطاع السيارات التي تمثل 16,3% من إجمالي الصادرات بنسبة 0,8% ، بسبب انخفاض الصادرات إلى المملكة المتحدة وتركيا وفرنسا.

ويعزى ارتفاع الواردات بوجه خاص إلى ارتفاع أسعار منتجات الطاقة فضلا عن الانتعاش الاقتصادي في إسبانيا ، حيث ارتفعت واردات السلع الرأسمالية التي تمثل 21,4% من إجمالي الواردات بنسبة 10% ، وواردات الطاقة التي تمثل 13,2% من الإجمالي بنسبة 40% ، وواردات السيارات التي تمثل 12,9% من الإجمالي بنسبة 3,9% .

ومن ناحية أخرى ارتفعت صادرات أسبانيا إلى جميع وجهات التصدير الرئيسية حيث ارتفعت صادراتها إلى كل من أوقيانوسيا (أستراليا وجزر المحيط الهادي) ، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وأمريكا الشمالية، وأفريقيا، والشرق الأوسط بنسبة 24,6% ، و15,2% ، و11,4% ، و10,6% ، و10,5% ، و2,1% على التوالي .

ومن الجدير بالذكر أن معدل نمو الصادرات الإسبانية إلى كل من الأرجنتين ، ونيجيريا ، والصين ، وأستراليا ، والفلبين ، والمغرب ، والمكسيك ، والبرازيل ، وكندا ، والولايات المتحدة ارتفع بنسبة 55,3% ، و29,9% ، و24,7%، و21,6% ، و18,5% ، و17,6% ، و15,9% ، و13,3% ، و11,1% ، و10,7% على التوالي . بينما انخفضت صادرات إسبانيا إلى كل من فنزويلا والجزائر ومصر بنسبة 56% ، و11% ، و10,4% على التوالي .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في أسبانيا

التاريخ: 2017/12/2

وفقا لمكتب الإحصاءات بأسبانيا ارتفع معدل النمو الاقتصادي بنحو 0,8% خلال الربع الثالث من العام الحالي مقارنة بالربع الثاني . كشفت الأرقام التي أصدرها مكتب الإحصاءات الأسباني عن ارتفاع معدل الاستهلاك العائلي بنحو 0,7% وارتفاع معدل الإنفاق العام بنحو 0,4% . كما ارتفع معدل الاستثمار بنحو 1,3% على أساس ربع سنوي . وقد أسفر نمو الاقتصاد بنحو 3,1% سنويا خلال الربع الثالث من العام عن ارتفاع معدل التوظيف بنحو 2,9% مما يعني خلق أكثر من 501 ألف فرصة عمل .

ارتفع معدل نمو الاستثمار بنحو 5,4% خلال الربع الثالث ، كما ارتفع معدل الاستهلاك بنحو 2,1% والاستهلاك العائلي بنحو 2,4% . ووفقا لمكتب الإحصاءات الأسباني ارتفع معدل الإنفاق العام بنحو 1% ، كما ارتفعت قيمة الصادرات بنحو 4,9% والواردات بنحو 4% . صرح وزير الاقتصاد والتنافسية الأسباني بأن معدل نمو أسبانيا يمكن أن يرتفع بنحو 3,1% خلال العام الحالي بالرغم من أن النمو الاقتصادي في كتالونيا سيتباطأ في أواخر العام .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : إذاعة BBC البريطانية

العنوان : www.bbc.com

Türkiye Cumhuriyeti
EKONOMİ BAKANLIĞI

زيادة الصادرات الإيطالية

التاريخ: 2017/12/10

وفقًا للبيانات الصادرة عن هيئة التجارة الخارجية في ميلانو، بلغ إجمالي صادرات إيطاليا خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 330,7 مليار يورو بزيادة 7,3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات الإيطالية 450 مليار يورو في نهاية عام 2017 بزيادة 7% مقارنة بعام 2016.

ويعزى ارتفاع صادرات إيطاليا خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي إلى ارتفاع صادراتها بنسبة 8,4% إلى الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وكندا والصين ودول جنوب شرق آسيا خاصة اليابان وكوريا الجنوبية، وكذلك روسيا والإمارات ودول الخليج .

واحتلت الصين المرتبة الأولى في قائمة صادرات إيطاليا خلال التسعة أشهر الأولى من عام2017 حيث استحوذت على 25,4% من إجمالي الصادرات ، يليها كل من روسيا وأمريكا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة واليابان التي بلغت صادرات كل منها 23,1% ، و16,3% ، و14% ، و8,8% ، و8,3% على التوالي من إجمالي صادرات إيطاليا .

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: وزارة الاقتصاد التركية – العنوان: www.ekonomi.gov.tr

ارتفاع الصادرات التركية خلال شهر نوفمبر 2017

التاريخ: 2017/12/4

وفقًا لبيانات وزارة التجارة والجمارك التركية ، بلغت قيمة الصادرات 14,232 مليار دولار خلال شهر نوفمبر2017 بزيادة 11% مقارنة بنفس الشهر من عام 2016، بينما بلغت قيمة الواردات 20,519 مليار دولار بزيادة 21% مقارنة بنفس الشهر من عام 2016 . بلغ حجم التجارة الخارجية 34,751 مليار دولار خلال شهر نوفمبر 2017 بزيادة 16,76%، في حين بلغ عجز التجارة الخارجية 6,287 مليار دولار بزيادة 52,43%. وتراجعت نسبة الصادرات مقابل الواردات إلى 69,4% خلال شهر نوفمبر 2017 مقابل 75,7% خلال نفس الشهر من عام 2016.

احتلت السيارات والجرارات والدراجات الهوائية والنارية المرتبة الأولى في قائمة الصادرات التركية خلال شهر نوفمبر2017 بقيمة 2,259 مليار دولار. يليها الغلايات والماكينات والأجهزة في المرتبة الثانية بقيمة 1,316 مليار دولار، ثم صادرات الحديد والصلب في المرتبة الثالثة بقيمة 843 مليون دولار. بينما احتل الوقود المعدني والزيوت المعدنية المرتبة الأولى في قائمة الواردات خلال شهر نوفمبر 2017 بقيمة 3,519 مليار دولار.

تصدرت ألمانيا قائمة الدول المستوردة بقيمة 1,378 مليار دولار، يليها كل من إنجلترا وإيطاليا بقيمة 909 مليون دولار و839 مليون دولار على التوالي. كما تصدرت ألمانيا قائمة الدول المصدرة بقيمة 1,982 مليار دولار يليها كل من الصين وروسيا بقيمة 1,981 مليار دولار و1,918 مليار دولار على التوالي.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: وكالة أنباء الأناضول – العنوان: www.aa.com.tr

FORTUNE

تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى تركيا

التاريخ: 2017/12/23

وفقًا لبيانات وزارة الاقتصاد التركية، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة خلال الفترة بين يناير وأكتوبر2017 بنسبة 16,9% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016، لتبلغ قيمتها نحو 8,290 مليار دولار. وشهدت تركيا خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2017 تأسيس 4437 شركة برؤوس أموال أجنبية، و162 شركة بالمشاركة مع الشركات التركية المحلية متخصصة في مجالات تجارة الجملة والتجزئة والاستثمار العقاري والنقل والاتصالات .

وتشير البيانات إلى أن 180 مليون دولار من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة خلال هذه الفترة تتمثل في اتفاقات شراكة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية ، من بينها 119مليون دولار مع الشركات الأوروبية . واحتل قطاع أنشطة الوساطة المالية المرتبة الأولى في قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في تركيا خلال هذه الفترة بقيمة 1,4 مليار دولار، يليه قطاعي الصناعة والطاقة بقيمة 983 و928 مليون دولار على التوالي.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي – العنوان: www.fortuneturkey.com

ارتفاع توقعات النمو التركي

التاريخ: 2017/12/4

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مؤخرا تقريرها بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي" وقامت فيه برفع توقعاتها لنمو الاقتصاد التركي من 3,4% إلى 6,1% خلال عام 2017، ومن 3,5% إلى 4,9% خلال عام 2018، وإلى 4,7% خلال عام 2019. وأكدت المنظمة على أهمية قيام الحكومة التركية بتقديم الحوافز المالية كضرورة لاستمرار الأداء الاقتصادي القوى وتعزيز ثقة المستهلك .

كما قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية برفع توقعاتها لمعدل التضخم في تركيا من 10,4% إلى 10,7% خلال عام 2017، ومن 8,1% إلى 9,9% خلال عام 2018، وإلى 8,9% خلال عام 2019.

وأشارت المنظمة إلى أن التقدم الفعّال في الإصلاحات الهيكلية النقدية، والشفافية المالية، والبرنامج الاقتصادي متوسط الأجل خلال الفترة 2018– 202 ، سيزيد من الثقة في الاقتصاد التركي مما يؤدي إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص المحلية والأجنبية. إلا أنها حذرت من أن زيادة احتياج الدولة للتمويل الخارجي الناجم عن استمرار ارتفاع العجز في الحساب الجاري سيؤدي إلى تصاعد اضطرابات القطاع المصرفي .

ومن ناحية أخرى تعاني العديد من الشركات التركية من ارتفاع حجم ديونها مما يحد من قدرتها على الاقتراض الإضافي والاستثمار. وقد خففت إجراءات "صندوق الضمان الائتماني" الذي تم تدشينه خلال عام 2017 من الاضطرابات المالية قصيرة الأجل التي من المتوقع أن تستمر خلال العامين القادمين.

ومن الجدير بالذكر أن بنك "جي بي مورجان" الأمريكي أشاد بأداء الاقتصاد التركي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2017، متوقعا استمرار ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الأخير من العام . وقام برفع توقعاته للاقتصاد التركي من 5,3% إلى 6,4% ، ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى الزيادة الملحوظة في معدل الإنفاق المحلي . كما أشاد بالتدابير الحكومية الرامية لتشجيع النمو مشيرا إلى أن الحكومة ستكون قادرة على زيادة الإنفاق عقب انتخابات عام 2019.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

2- اقتصاد الأمريكتين:

البنك المركزي الأمريكي يرفع معدلات الفائدة الرئيسية

التاريخ: 2017/12/10

من المقرر أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع معدلات الفائدة عقب اجتماع اللجنة النقدية في ظل انتعاش الاقتصاد الأمريكي والنتائج الطيبة التي سجلها قطاع التوظيف خلال شهر نوفمبر 2017 . إذ بلغ إجمالي عدد الوظائف الجديدة 228 ألف فرصة عمل مقابل 190 ألف فرصة عمل وفقا للتوقعات السابقة ، كما استقر معدل البطالة عند 4,1% مسجلا أدنى مستوياته منذ 17 عاما ، الأمر الذي يشجع اللجنة النقدية على رفع معدلات الفائدة .

ومن ناحية أخرى ما زال معدل التضخم أقل من 2% وهو المعدل المستهدف الذي حدده الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حيث سجل مؤشر الأسعار 1,6% فقط خلال شهر أكتوبر ، وذلك على الرغم من قيامه برفع معدلات الفائدة بنحو ربع نقطة ثلاث مرات خلال العام الحالي .

وتوقع البنك المركزي الأمريكي أن يبلغ معدل النمو 2,4% و2,1% خلال عامي 2017 و2018 على التوالي . بينما تتوقع إدارة ترامب أن يتجاوز معدل النمو 3% في نهاية العام الحالي نتيجة سياسة خفض الضرائب والتي يعارضها العديد من خبراء الاقتصاد الذين يؤكدون أنها تؤدي إلى تفاقم معدل العجز .

ومن الجدير بالذكر أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي سجل 1,2% خلال الربع الأول من عـام 2017 ، ثم ارتفع إلى 3,1% و3,3% خلال الربعين الثاني والثالث على التوالي من العام الحالي .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : وكالة الأنباء الفرنسية

العنوان : www.afp.com

زيادة الصادرات المكسيكية خلال أكتوبر 2017

التاريخ: 2017/12/3

بلغت قيمة الصادرات السلعية المكسيكية 36,901 مليار دولار خلال أكتوبر 2017، بزيادة قدرها 13,2% مقارنة بنفس الشهر من عام 2016، وفقا لوكالة أنباء أمريكا اللاتينية (Prensa Latina) . ويعزى ارتفاع الصادرات خلال أكتوبر إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنحو 13% والصادرات النفطية بنحو 16,5% .

سجلت الصادرات غير النفطية إلى الولايات المتحدة زيادة بنسبة 11,1% ، أما الصادرات إلى بقية دول العالم فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 22,2% خلال أكتوبر . وبلغت قيمة صادرات المنتجات المصنعة 32,782 مليار دولار خلال أكتوبر 2017، أي بزيادة قدرها 12,6% مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

تشير البيانات إلى أن السيارات ، والأغذية والمشروبات والتبغ ، والمعدات العلمية ، والآلات سجلت أعلى الزيادات في قائمة الصادرات المكسيكية بنسبة 18,8% ، و15% ، و14,6% ، و12,8% على التوالي خلال شهر أكتوبر 2017.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

ارتفاع معدل نمو الاقتصاد البرازيلي

التاريخ: 2017/12/4

وفقًا للبيانات الصادرة عن هيئة الإحصاء الوطنية في البرازيل ارتفع معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام2017 حيث بلغ 1,4% بينما كانت التوقعات السابقة تشير إلى 0,3%.

وتوضح البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل سجل خلال الربع الثالث زيادة بنسبة 0,1% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016، وبنسبة 0,7% مقارنة بالربع الثاني من عام 2017.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

الميزان التجاري الأرجنتيني يسجل عجزا للشهر العاشر على التوالي

التاريخ: 2017/12/4

سجل الميزان التجاري في الأرجنتين عجزا قدره 780 مليون دولار خلال شهر أكتوبر 2017 ، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار الارتفاع الملحوظ في واردات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزان التجاري 6,2 مليار دولار أواخر عام 2017 .

وأشارت مؤسسة (Invenomica) للاستشارات الاقتصادية إلى أن الصادرات الأرجنتينية في حالة ركود ، بينما ترتفع الواردات بشكل مستمر . وأضافت أن الأداء الاقتصادي السيئ للبرازيل يؤثر سلبيا على حركة التجارة في الأرجنتين ، بالإضافة إلى التأثير السلبي لسعر الصرف على نمو الصادرات.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

بيرو تسجل فائضا تجاريا خلال شهر أكتوبر 2017

التاريخ: 2017/12/10

صرح البنك المركزي في بيرو أن الميزان التجاري حقق خلال شهر أكتوبر فائضا – للشهر السادس عشر على التوالي – قدره 346 مليون دولار. وأضاف أن تلك النتيجة الايجابية ترجع إلى ارتفاع صادرات المنتجات التقليدية وخاصة الزنك والنحاس والذهب ، وارتفاع الصادرات غير التقليدية أيضا مثل الصادرات الزراعية والكيماوية. وبلغ الفائض التجاري 4,6 مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2017.

ووفقا لبيانات البنك المركزي بلغت قيمة الصادرات 3,843 مليار دولار خلال شهر أكتوبر 2017 بزيادة قدرها 8,2% مقارنة بنفس الشهر من عام 2016 . بينما بلغت قيمة الواردات 3,497 مليار دولار خلال شهر أكتوبر 2017 بزيادة 9,6% مقارنة بنفس الشهر من عام 2016 . ويعزى ارتفاع واردات بيرو إلى ارتفاع وارداتها من السلع الاستهلاكية بنسبة 15,5%

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

3- الاقتصاد الأفريقي:

Le Point.fr

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا

التاريخ : 2017/12/7

وفقا للمركز القومي للإحصاء حققت جنوب إفريقيا ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام 2017 عقب عدة شهور من الركود ، حيث بلغ 2% مقابل 0,8% خلال الربع الثالث من عام 2016 .

ويعزى ارتفاع معدل النمو إلى انتعاش قطاع الزراعة الذي شهد فترة طويلة من الجفاف ، حيث سجل نموا بنحو 44,2% خلال الربع الثالث من عام 2017 وحقق محصول الذرة رقما قياسيا نتيجة سقوط الأمطار الوفيرة في المناطق الزراعية . كما ساهم نمو قطاع التعدين بنحو 6,6% نتيجة ارتفاع معدل إنتاج الذهب والبلاتين بوجه خاص في انتعاش الاقتصاد . إلا أن قطاع الكهرباء والغاز مازال يمثل عائقا أمام نمو الناتج المحلي الإجمالي ، إذ سجل تراجعا بنحو 5,5% بسبب انخفاض معدل الإنتاج .

توقع العديد من الخبراء أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي أقل من 1% في أواخر عام 2017 ، إذ سجل معدل النمو 1% في المتوسط خلال التسعة أشهر الأولى من العام . وتوقع كل من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي بجنوب إفريقيا أن يبلغ معدل النمو 0,7% ، بينما توقع البنك الدولي أن يبلغ 0,6% . وتراجعت توقعات كل من وزارة الخزانة ووزارة المالية بجنوب إفريقيا من 1,3% إلى 0,7% بالنسبة لعام 2017 .

ومن ناحية أخرى قامت مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية خلال شهر نوفمبر بخفض تصنيف جنوب إفريقيا بسبب بطء الأداء الاقتصادي واضطراب المناخ السياسي . الأمر الذي يوضح أن الإحصائيات الجيدة خلال الربع الثالث من العام غير كافية للنهوض بمعدل النمو خاصة وأن جنوب إفريقيا تعاني من تراجع ثقة المستثمرين خلال الأعوام الأخيرة .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.lepoint.fr

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

تراجع صادرات دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا

التاريخ : 2017/12/12

أسفر تقرير التجارة الخارجية الصادر عن البنك المركزي لدول غرب إفريقيا عن تراجع صادرات السلع في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) بنحو 9,4% خلال عام 2016 لتبلغ قيمتها 20,2 مليار يورو ، فسجل العجز التجاري ارتفاعا بلغ 6% من الناتج المحلي الإجمالي . ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع حجم صادرات الاتحاد من النفط والكاكاو والقطن بنحو 22% و9,4% و1,1% على التوالي ، كما تأثرت الصادرات سلبا بانخفاض الأسعار العالمية فتراجعت قيمتها . وفي المقابل ارتفع حجم صادرات الاتحاد من الكاجو والذهب بنحو 11,4% و7,2% على التوالي حيث تأثرت إيجابيا بارتفاع الأسعار العالمية .

ومن ناحية أخرى استحوذت أوروبا على 45,2% من صادرات دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) منها 28,9% للإتحاد الأوروبي . وفي المقابل تراجعت صادرات الاتحاد إلى الدول الإفريقية بمقدار 4,5 نقطة لتبلغ 25,6% من إجمالي صادراته . واستقرت حصة المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (Cedeao) من صادرات الاتحاد عند 12,7% ، بينما تراجعت حصة آسيا إلى 17,4% من إجمالي صادرات الاتحاد خلال عام 2016 مقابل 19,6% خلال عام 2015 .

وبالنسبة للتجارة البينية فيما بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) فقد بلغت 2245,8 مليار فرنك إفريقي خلال عام 2016 بزيادة 0,4% مقارنة بعام 2015 . وسجلت ساحل العاج والسنغال أعلى حصة في التجارة البينية بنسبة 36,9% و21,7% على التوالي .

انخفضت واردات دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) بنحو 10,5% ، ويعزى ذلك إلى تراجع واردات الاتحاد من منتجات الطاقة ، والأجهزة والمعدات ، والسلع الوسيطة بنحو 20,5% و19,4% و5,8% على التوالي خلال عام 2016 . وفي المقابل ارتفعت واردات الاتحاد من السلع الاستهلاكية بنحو 3,4% مثل المنتجات الغذائية ، حيث ارتفعت وارداتها من الأرز والسكر والمشروبات بنحو 18,2% و6,4% و1,6% على التوالي .

وتستحوذ أوروبا على 40,7% من واردات دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) ، وتعد فرنسا أولى الدول المصدرة للاتحاد إذ يعزى إليها 14,5% ، تليها آسيا ثم إفريقيا بنحو 37,5% و12,7% على التوالي . وتراجعت حصة إفريقيا من واردات الاتحاد بمقدار 1,5 نقطة خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015 نتيجة انخفاض حصة نيجيريا من إجمالي وارداته من 7,7% إلى 6,6% .

سجل ميزان السلع عجزا بلغت قيمته 482,7 مليار فرنك إفريقي ما يوازي 0,8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016 بتراجع 0,5 نقطة مقارنة بعام 2015 . ويعزى هذا العجز إلى المنتجات البترولية التي تمثل 17,2% من واردات دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) مقابل 8,7% من صادراته . بينما سجل ميزان الخدمات عجزا بلغ 5,2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016 .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية – العنوان : www.jeuneafrique.com

كينيا تتعهد بالتوسع في قطاع الصناعات التحويلية بهدف دعم الصادرات

التاريخ: 2017/12/2

تعتزم كينيا توسيع قطاع الصناعات التحويلية من اجل تعزيز الصادرات فقد صرح مسئول كبير بوزارة التجارة والصناعة في منتدى صناعي عقد مؤخرا في نيروبي بأن صادرات كينيا ظلت منخفضة بسبب ضيق قاعدة التصنيع . كما صرح بأن كينيا ستقوم باتخاذ إجراءات من شأنها توسيع قطاع الصناعات التحويلية حتى تتمكن من تحسين صادراتها وتحويلها إلى مركز صناعي لأفريقيا إلى جانب تعزيز الشراكات التجارية وتحديد العوائق التي تحول دون نمو قطاع الصناعة.

ويهدف المنتدى إلى تحسين القدرة التنافسية العالمية للمنتجات المصنعة محليا وزيادة فرص العمل. ومن الجدير بالذكر أن 75 % من التجارة العالمية يعزى إلى السلع المصنعة، وأن الهدف الاستراتيجي للحكومة في تنمية قاعدة التصنيع الكينية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون ونقل المعرفة عن الصناعة ، ومن ثم تحرص الحكومة على تحسين بيئة الأعمال من أجل المنافسة.

وصرح ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) في كينيا بأن التنمية الصناعية من خلال قطاع صناعي قوى سيسفر عن مجموعة جديدة من الفرص سواء من حيث خلق فرص العمل ونقل المعرفة. كما صرح بأن هناك حاجة لمواجهة التحديات التي تؤثر على النمو الصناعي في كينيا وأفريقيا من أجل وضع هذه الاقتصادات على طريق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، واستقرار الاقتصاد.

وسوف يمنح المنتدى – الذي ليس له رسم دخول – للكينيين الفرصة لعرض وشراء المنتجات المصنعة محليا بمعايير عالمية كما سيتم عمل خصم على جميع المنتجات المعروضة. أشارت رابطة الصناعات الكينية (KAM) إلى أن قطاع الصناعات التحويلية هو مفتاح النمو الاقتصادي في كينيا نظرا لقدرته على زيادة فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية للمستهلكين.

ومن الجدير بالذكر أن حصة قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى 9,2% بسبب عدة عوامل مثل الجفاف والضرائب المزدوجة والمدفوعات المتأخرة والرسوم المتعددة .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : إذاعة BBC البريطانية

العنوان : www.bbc.com

Menara.ma

انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي في أديس أبابا

التاريخ : 2017/12/8

عقد مؤخرا المؤتمر الاقتصادي الأفريقي في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا بمشاركة بنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ولجنة الأمم المتحدة لشئون أفريقيا ، وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو الحوكمة ودورها في التحول الهيكلي . ويهدف المؤتمر إلى توفير سبل تبادل الأفكار والمعلومات بين خبراء الاقتصاد وصناع القرار في إطار مناقشة القضايا الاقتصادية المختلفة .

وطبقا للتقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة لشئون أفريقيا بلغ متوسط معدل النمو في أفريقيا 5% خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2015 ، ثم تراجع إلى 3,7% خلال عام 2016 ، ومن المتوقع أن يبلغ 4,5% خلال عام 2017 .

ومن أجل تحقيق نمو مستدام ينبغي تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ودعم الطلب المحلي وتوفير مناخ جاذب للاستثمار وتنمية التبادل التجاري مع الدول الناشئة ، فضلا عن تفعيل التكامل الإقليمي الذي يمكن الدول الإفريقية من مقاومة تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية .

ومن ناحية أخرى أشارت الرئيسة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لشئون أفريقيا إلى الآثار السلبية للتهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي وهروب رؤوس الأموال على الاقتصاد الأفريقي ، مؤكدة أن أفريقيا تتكبد خسائر سنوية تبلغ نحو 100 مليار دولار نتيجة هروب رؤوس الأموال وهو ما يعادل 4% من الناتج المحلي الإجمالي لقارة أفريقيا .

وقد قام المشاركون في المؤتمر بتقييم استراتيجيات الحوكمة الاقتصادية والسياسية الحالية وتأثيرها على الفقر والتفاوت الاجتماعي والتنمية البشرية بهدف وضع سياسات أكثر فاعلية من شأنها إنجاح عملية التحول الهيكلي في أفريقيا .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : موقع إخباري مغربي

العنوان : www.menara.ma/fr

Le Monde.fr

المملكة المغربية تنضم لمبادرة طريق الحرير الجديد

التاريخ : 2017/12/13

أعلنت المملكة المغربية انضمامها لمبادرة طريق الحرير مؤكدة اعتزامها التحول إلى مركز تجاري يربط بين الصين وأوروبا وأفريقيا . ومن الجدير بالذكر أن كل من مصر وأثيوبيا وكينيا وجيبوتي وجنوب أفريقيا قد أكدوا انضمامهم الرسمي لمبادرة طريق الحرير الجديد التي تضم حتى الآن 70 دولة من بينها 6 دول أفريقية .

وعلى هامش منتدى مراكش قام رئيس الوزراء التونسي بعقد لقاءات مع كبار المستثمرين الصينيين مشيرا إلى أن دول المغرب العربي في حاجة للاستثمارات الصينية لتمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .

هذا وتتركز معظم الاستثمارات الصينية في إطار مبادرة طريق الحرير الجديد في البنية التحتية بتكلفة تصل إلى ألف مليار دولار على مدى الثلاثين عاما القادمة وتتنوع ما بين طرق وموانى وخطوط سكك حديدية ومناطق صناعية بهدف تيسير حركة التجارة الدولية وفتح طرق تجارية جديدة أمام الصين التي تعد ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم .

ومن المقرر أن يمر طريق الحرير الجديد بخليج غانا إلى موريتانيا لينتهي في المملكة المغربية ، وتكمن أهمية المملكة المغربية بالنسبة للصين في استغلال ميناء طنجة الذي يعد ثالث أهم ميناء استراتيجي على مستوى العالم بعد شنغهاي وبنما . وكانت الصين فيما سبق توجه اهتمامها إلى الجزائر بسبب احتياطياتها الضخمة من البترول حيث بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في قطاع البترول الجزائري نحو 80 مليار دولار منذ تولي بوتفليقة السلطة في عام 1999 .

وأكد وزير الصناعة المغربي أن بلاده تسعى لتحقيق فائدة متبادلة من تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الصين بحيث تساهم الاستثمارات الصينية في زيادة فرص العمل لخفض معدل البطالة ، فضلا عن زيادة الدخل القومي من العملات الأجنبية من خلال تنفيذ مشروعات صناعية تؤدي إلى تنمية صادرات المملكة .

ومن ناحية أخرى استطاعت الصين خلال أقل من عشرين عاما أن تكون الشريك الأول لأفريقيا حيث بلغت قيمة التبادلات التجارية الصينية – الأفريقية 190 مليار دولار (160 مليار يورو) خلال عام 2016 ، لتتجاوز قيمة التبادلات التجارية الأفريقية مع كل من فرنسا والولايات المتحدة والهند مجتمعين . كما استحوذت أفريقيا على 15% من إجمالي استثمارات الصين في الخارج حيث يوجد بها ما لا يقل عن 10 آلاف شركة صينية يعمل معظمها في قطاع التعدين .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lemonde.fr

Menara.ma

المملكة المغربية الأكثر جذبا للاستثمارات في أفريقيا

التاريخ : 2017/12/19

أشار أحدث تقرير أصدره المرصد الفرنسي لقطاع التشييد والأشغال العامة إلى أن المملكة المغربية تعد الدولة الأكثر جذبا للاستثمارات في قطاع البناء خلال عام 2017 بفضل الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي . وتعتزم المملكة تنفيذ العديد من المشروعات الكبرى حتى عام 2030 باستثمارات تزيد قيمتها عن 14,6 مليار يورو حيث تستهدف بناء نحو 15 مدينة جديدة ، وتحديث البنية التحتية للموانى المغربية ، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع قطار ومترو كهربائي للحد من انبعاثات الغاز .

وتناول تقرير المرصد الفرنسي دراسة المعطيات الجغرافية والتجارية ومؤشرات الاقتصاد الكلي والاستثمارات المستهدفة وتوقعات النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط في 12 دولة وهي فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وبريطانيا والمغرب وكوت ديفوار وكينيا والجزائر وقطر والإمارات . وأشار إلى أنه من المتوقع أن تحقق المملكة المغربية معدل نمو 5% في المتوسط حتى عام 2030 .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : موقع إخباري مغربي

العنوان : www.menara.ma/fr

Le Point.fr

تعزيز التعاون الجزائري – الفرنسي

التاريخ : 2017/12/10

بعد مرور سنوات من شبه الركود في العلاقات الثنائية بين فرنسا والجزائر قررت الدولتان تعزيز التعاون وتفعيل الشراكة الثنائية . يوجد في الجزائر 500 مؤسسة فرنسية استثمارية ساهمت في توفير 40 ألف فرصة عمل مباشرة و100 ألف فرصة عمل غير مباشرة . وتعد فرنسا ثاني أكبر شريك للجزائر فقد بلغت قيمة التبادلات التجارية مع الجزائر نحو 10,5 مليار يورو ، وتسعى فرنسا لاستعادة المركز الأول الذي احتلته الصين منذ عام 2013 في قائمة الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر .

وتعد الجزائر ثالث أهم وجهة تصديرية لفرنسا خارج نطاق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والوجهة التصديرية الأولى على مستوى قارة إفريقيا حيث بلغت قيمة صادرات فرنسا إلى الجزائر 6,4 مليار يورو . وفي المقابل تحتل فرنسا المركز الرابع في قائمة الدول المستوردة من الجزائر حيث بلغت قيمة وارداتها 4,4 مليار يورو .

وتتصدر فرنسا قائمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر حيث بلغت قيمة استثماراتها 2,15 مليار يورو في القطاعات غير النفطية . وبلغ عدد اتفاقات التعاون بين الجامعات الجزائرية والفرنسية نحو ألف اتفاق وهو رقم يعكس أهمية التعاون الفرنسي – الجزائري في مجال البحث العلمي .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية – العنوان : www.lepoint.fr

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

اتفاق بين موريتانيا وصندوق النقد الدولي للحد من تفاقم الديون

التاريخ : 2017/12/11

قام صندوق النقد الدولي مؤخرا بإبرام اتفاق مع موريتانيا ينص على تقديم تسهيلات واسعة النطاق وذلك من خلال منحها قرضا بقيمة 162,8 مليون دولار (137,4 مليون دولار) على مدى ثلاث سنوات ، منها 23,4 مليون دولار تحصل عليها موريتانيا بشكل فوري من أجل النهوض باقتصادها والسيطرة على تفاقم الديون .

تباطأ الاقتصاد الموريتاني نتيجة انهيار أسعار خام الحديد منذ عام 2014 والذي يعتبر مصدرها الرئيسي للدخل القومي ، الأمر الذي أدى إلى تدهور المالية العامة . وأشاد خبراء الصندوق بقيام الحكومة بخفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب وخفض قيمة العملة المحلية تدريجيا .

كما تفاقم عجز الموازنة الأمر الذي أدى بدوره إلى لجوء موريتانيا إلى الاقتراض وخاصة من دول الخليج . وتفاقم معدل الديون الخارجية في موريتانيا والذي من المتوقع أن يبلغ 72,9% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عام 2017 مما يهدد استقرار الاقتصاد الموريتاني .

صرح خبراء صندوق النقد الدولي بأنه من أجل خفض معدل الديون الخارجية ليبلغ 71,7% بحلول عام 2020 لابد من تطبيق سياسة التقشف والالتزام ببرنامج الصندوق الذي يتضمن ضبط المالية العامة بشكل تدريجي على مدى ثلاث سنوات من أجل السيطرة على الديون . وأضافوا أن قرض الصندوق لن يساهم في صمود الوضع المالي فقط بل سيساعد الحكومة الموريتانية على حماية الطبقة الأكثر فقرا من تداعيات سياسة التقشف .

ومن ناحية أخرى يتوقع صندوق النقد الدولي استمرار تراجع أسعار الحديد من 71,7 دولار للطن خلال عام 2016 إلى 54,6 دولار للطن بحلول عام 2020 . كما توقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في موريتانيا إلى 3,1% خلال عام 2017 مقابل 1,6% خلال عام 2016 ، ثم يتراجع إلى 2,7% خلال عام 2018 .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.jeuneafrique.com

Bloomberg

زيادة العجز التجاري لناميبيا خلال الربع الثالث من 2017

التاريخ: 2017/12/17

وفقا لوكالة الإحصاءات في ناميبيا، سجلت ناميبيا عجزا تجاريا يقدر بـ612 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام الحالي مقابل 608 مليون دولار خلال عام 2016. أشارت الوكالة في تقرير الإحصاءات التجارية لعام 2017 إلى أن العجز التجاري بنسبة 0,6% يعزى إلى تراجع الصادرات.

صرح مسئول في وكالة الإحصاءات بأن إجمالي الصادرات انخفض بنحو 2,5% ، بينما ارتفعت الواردات بنحو 1,4% خلال الربع نفسه من العام الماضي. كما صرح بأن أسواق التصدير الرئيسية لناميبيا هي جنوب أفريقيا وبوتسوانا وسويسرا والصين واسبانيا.

ويعتبر الماس والمجوهرات والمعادن الثمينة والأسماك والمعادن الخام والنحاس والحيوانات الحية أهم الصادرات إذ تمثل 75,1% من إجمالي الصادرات . وأضاف أن معظم واردات ناميبيا تأتي من جنوب أفريقيا وبلغاريا والصين وبوتسوانا وزامبيا.

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

4- الاقتصادالأسيوي:

English.news.cn 新华网 NEWS

ارتفاع برنامج حصص المستثمر المؤسسي الأجنبي المؤهل بالصين

التاريخ: 2017/12/1

ارتفع إجمالي حصص برنامج المستثمر المؤسسي الأجنبي المؤهل (QFII) بالدولار في الصين إلى 96,79 مليار دولار أمريكي اعتبارا من 29 نوفمبر 2017 مقابل 94,49 مليار دولار في أواخر أكتوبر 2017 ، وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن إدارة النقد الأجنبي .

من ناحية أخرى تلقت 287 مؤسسة في الخارج حصصا في إطار برنامج (QFII) . وبلغ إجمالي حصص برنامج المستثمر المؤسسي الأجنبي المؤهل (QFII) بالرينمنبي الصيني نحو 604,86 مليار يوان (أي ما يقرب من 91,5 مليار دولار) في أواخر نوفمبر 2017 مقابل 590,36 مليار يوان في أواخر أكتوبر 2017 .

ومن الجدير بالذكر أن اليوان –عملة الصين– قابلة للتحويل للأغراض التجارية في ظل الحساب الجاري بينما لا زالت الحكومة تسيطر على حساب رأس المال الذي يغطي الحقيبة الاستثمارية والاقتراض إلى حد كبير بسبب المخاوف من تدفقات رأس المال المفاجئة .

هذا وتسعى الحكومة لفتح حساب رأس المال بشكل تدريجي ومن ثم قامت الحكومة باعتماد برنامج المستثمر المؤسسي الأجنبي المؤهل (QFII) وبرنامج المستثمر المؤسسي الأجنبي المؤهل بالرينمنبي (RQFII) خلال عام 2003 و 2011 على التوالي .

ويعد برنامج (QFII) من أهم الجهود التي تبذلها الحكومة للسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في سوق رأس المال ، أما برنامج (RQFII) فيسمح للمستثمر المؤسسي المحلي الذي يملك المال بالاستثمار بالرينمنبي .

ترجمة: مارينا قديس – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية

العنوان: www.xinhua.com

Ekonomist

فرص الاستثمار في الصين

التاريخ: 2017/12/10

تستهدف الصين – التي احتلت مكانة كبيرة في الاقتصاد العالمي خلال العشرين عامًا الأخيرة – النفاذ للمجتمعات الاستهلاكية الغنية والحديثة بحلول عام 2050. تشهد الصين تطورا سريعا في الطبقة الوسطى لتتحول من مجتمع شيوعي قروي إلى مجتمع استهلاكي حديث، لتحتل الصين المرتبة الثانية كثاني أكبر اقتصاد عالمي بفضل ارتفاع القوة الشرائية وعدد المستهلكين.

وتسعى الصين إلى جذب الاستثمارات والمشروعات الإنتاجية عبر مشروع "طريق الحرير" الذي سيعيد إحياء طرق التجارة البحرية والبرية في خط يمتد بين بكين وبرلين. وتقوم الصين حاليا بإعداد البنية التحتية وخريطة الاستثمار لربط بكين بنحو 60 دولة.

ومن الملاحظ أن العمالة الصينية التي كانت تمتاز بانخفاض أجورها على مدار السنوات الماضية لم تعد كذلك الآن، إذ ارتفع متوسط الأجور في الصين لتتساوى مع البرازيل والأرجنتين والمكسيك، بنحو 290 دولار شهريًا، مما ساعد في تعزيز وإنعاش القوة الشرائية في السوق المحلي.

ووفقًا لبيانات مكتب الإحصاء الوطني في بكين، حقق قطاع الخدمات بالصين نموًا قويًا خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2017 بزيادة 31,4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016، وذلك بفضل ارتفاع معدل الطلب على الخدمات واستقرار الأسعار.

وفي إطار مساعي الحكومة الصينية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، أعلن وزير المالية عن بعض الإجراءات المشجعة للاستثمار، مثل رفع القيود عن المعاملات التجارية، والسماح للشركات الأجنبية بزيادة حصتها في تأسيس الشركات والصناديق المالية من 49% إلى 51%، وتخفيض إجراءات تأسيس الشركات الجديدة إلى ثلاث مراحل فقط، والسماح للمستثمر الأجنبي بامتلاك أسهم مالية في البنوك والصناديق الصينية. كما تقدم المناطق الحرة بالصين مزايا استثمارية عديدة تتمثل في:

- السماح لكافة الأفراد والمؤسسات الأجنبية بتأسيس الشركات.
- توفير منفذ واحد لتقديم كافة الخدمات المؤسسية المطلوبة.
- بدء المعاملات بدون شرط تحديد رأس المال.
- تطبيق ضريبة شركات بنسبة 25%.
- توفير مكتب لتسهيل إجراءات التأسيس.
- معاملة الشركة بعد التأسيس كشركة صينية.
- الإعفاء من ضرائب الاستيراد والتجارة الإلكترونية.

– السماح للمستثمر بإعادة التصدير قبل دفع الضريبة الخاصة بعملية التصدير.

– السماح للشركة بطرح منتجات للمستهلكين داخل الصين للبيع جملة أو تجزئة.

وأعلنت الصين مؤخرًا أنها تهدف إلى جذب استثمارات أجنبية بقيمة 2 تريليون دولار، عبر خفض الأسعار محليًا لزيادة معدل الاستهلاك ، وخفض الرسوم الجمركية من 17,3% إلى 7,7% اعتبارًا من ديسمبر2017. فقد أعلنت وزارة المالية عن خفض الرسوم الجمركية المفروضة على 187 سلعة ضمن "8 قوائم تصديرية أساسية" اعتبارًا من الأول من ديسمبر عام2017، وتتراوح نسبة التخفيض بين 7,7% و17,3%. وتتوفر قائمة مفصلة بهذه السلع بالهيئات المعنية في الصين.

وتشمل السلع التي تضمنها قرار خفض الرسوم الجمركية بعض الفواكه الطازجة والمعلبة والخضروات والأسماك المجمدة والمنتجات البحرية وأطعمة الأطفال والمكرونة والسجق والمياه المعدنية والأدوية ومستلزمات التجميل وحقائب اليد والأحذية والملابس الجاهزة والأدوات الكهربائية المنزلية والمناديل الورقية والصحية ومستلزمات العناية الشخصية.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: النسخة التركية لمجلة إيكونومست

العنوان: www.ekonomist.com.tr

REUTERS

اليابان تسجل فائضاً تجارياً للشهر السادس على التوالي

التاريخ:2017/12/18

وفقاً لما ذكرته الحكومة في تقرير أولي نُشر مؤخراً، حققت اليابان فائضاً تجارياً في السلع للشهر السادس على التوالي خلال شهر نوفمبر 2017 بلغت قيمته 113,36 مليار ين (مليار دولار أمريكي). أشارت وزارة المالية إلى ارتفاع الصادرات بنسبة 16,2% مقارنة بعام 2016 حيث بلغت 6,92 تريليون ين (61,44 مليار دولار) نتيجة زيادة صادرات المعدات المتعلقة بأشباه الموصلات والسيارات إلى الصين والولايات المتحدة.

وفقاً للتوقعات الأولية، ارتفعت الواردات بعد إجراءات التخليص الجمركي بنسبة 17,2% خلال الفترة نفسها لتبلغ 6,81 تريليون ين (60,47 مليار دولار) مع ارتفاع قيمة واردات النفط الخام بنسبة 28,3% إلى 634 مليار ين (5.62 مليار دولار).

ارتفعت صادرات اليابان لدول آسيا بنسبة 20,4% حيث بلغت 3,89 تريليون ين (34,54 مليار دولار)، بينما حققت الواردات زيادة بنسبة 19,7% لتصل إلى 3,46 تريليون ين (30,72 مليار دولار) محققة بذلك فائضاً تجارياً يبلغ 439,19 مليار ين (3,90 مليار دولار) خلال الفترة نفسها.

ارتفعت صادرات اليابان للصين بنسبة 25,1% لتبلغ 1,38 تريليون ين (12,25 مليار دولار)، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 21,6% لتبلغ 1,81 تريليون ين (16,07 مليار دولار) مما نتج عنه عجزا تجاريا بلغت قيمته 430,98 مليار ين (3,82 مليار دولار).

أما عن التبادل التجاري مع الولايات المتحدة، ارتفعت الصادرات بنسبة 13% لتبلغ 1,37 تريليون ين (12,16 مليار دولار)، وارتفعت الواردات بنسبة 12,3% لتبلغ 708,56 مليار ين (6,29مليار دولار) مما أدى إلى فائض تجاري بنحو 13,7% بلغت قيمته 660,05 مليار ين (5,86 مليار دولار). وفقاً لوزارة المالية، سجلت اليابان عجزاً تجارياً مع الاتحاد الأوروبي بلغ 49,98 مليار ين (443,82 مليون دولار).

ترجمة: هدير السيد – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة أنباء رويترز العالمية

العنوان : www.reuters.com

تثبيت التصنيف الائتماني للهند

التاريخ: 2017/12/1

أعلنت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "ستاندرد أند بورز" تثبيت التصنيف الائتماني للهند عند (BBB-) مع نظرة مستقبلية "مستقرة". ويعزى ذلك إلى ارتفاع عجز الموازنة والدين العام وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وأشادت المؤسسة بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة الهندية في مجال إصلاح الضرائب المفروضة على المنتجات والخدمات.

ومن الجدير بالذكر أن "ستاندرد أند بورز" منحت الهند هذا التصنيف منذ عام 2007 والذي يعد أقل تصنيف للدول الجاذبة للاستثمار، وهو نفس تصنيف مؤسسة "فيتش" للاقتصاد الهندي. بينما قامت مؤسسة "موديز" برفع تصنيف الهند لأول مرة منذ 13عامًا إلى (Baa2) مع خفض النظرة المستقبلية من "إيجابية" إلى "مستقرة".

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

زيادة صادرات فيتنام من الفواكه والخضروات

التاريخ: 2017/12/1

صرحت وزارة التجارة والتنمية الريفية بأن فيتنام حققت نحو 3,2 مليار دولار أمريكي من صادراتها من الفواكه والخضروات في الأشهر الـ11 الأولى من عام 2017 بزيادة 43,2% سنويا .

تعد أكبر الأسواق المستوردة للفواكه والخضروات من فيتنام الصين التي تبلغ حصتها 75,6% من الإنتاج ، ثم اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية . وقد وافقت بعض الأسواق الأكثر تقدما على استيراد الفواكه من فيتنام إذ تستورد الولايات المتحدة تفاح الكيميتو ، وتستورد استراليا واليابان فاكهة التنين .

على صعيد آخر أنفقت فيتنام خلال الـ11 شهرا الماضية نحو 1,4 مليار دولار لاستيراد الفواكه والخضروات بزيادة 72,3% سنويا خاصة من تايلاند بنسبة 57,1% ، والصين بنسبة 17,9% . ويعد الكرنب والخس والبطاطس من أهم الخضروات التي يتم استيرادها من الصين .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: وكالة أنباء رويترز العالمية

العنوان : www.reuters.com

English.news.cn 新华网 NEWS

ارتفاع الصادرات غير النفطية في سنغافورة خلال نوفمبر 2017

التاريخ: 2017/12/18

صرحت سلطات سنغافورة مؤخرا بأن الصادرات المحلية غير النفطية ارتفعت بنسبة 9,1% خلال نوفمبر 2017 أي أقل من معدلات النمو خلال أكتوبر والتي بلغت 20,9% . ترى مؤسسة (International Enterprise Singapore) الحكومية أن ارتفاع صادرات نوفمبر يعزى إلى زيادة الصادرات الإلكترونية وغير الإلكترونية .

حققت الصادرات المحلية غير النفطية ارتفاعا بنسبة 8,7% خلال شهر نوفمبر لتبلغ 15,9 مليار دولار سنغافوري (11,79 مليار دولار أمريكي) ، وذلك بعد النمو الذي حققته خلال شهر أكتوبر بنسبة 12,3% نتيجة زيادة الصادرات المحلية الإلكترونية وغير الإلكترونية .

وذكرت المؤسسة أن الصادرات المحلية الإلكترونية ارتفعت بنسبة 5,2% خلال شهر نوفمبر مقابل 4,5% خلال شهر أكتوبر ، كما ارتفعت الصادرات المحلية غير الإلكترونية بنسبة 10,6% مقابل 28,1% خلال شهر نوفمبر . تعد أسواق الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة من أكبر المساهمين في نمو الصادرات المحلية غير الإلكترونية خلال شهر نوفمبر إذ يعزى إليها 27,5% و34,4% و15,3% على التوالي .

ارتفعت عمليات إعادة التصدير للمواد النفطية المحلية بنسبة 3,9% خلال شهر نوفمبر بعد انخفاضها بنسبة 0,9% خلال شهر أكتوبر نتيجة زيادة عمليات إعادة التصدير للمواد الإلكترونية وغير الإلكترونية . وارتفعت صادرات النفط المحلية بنسبة 31% خلال شهر نوفمبر مقابل 29,5% خلال شهر أكتوبر .

وقد ساهم ارتفاع الصادرات إلى ماليزيا وهونج كونج وفيتنام في هذه الزيادة السنوية . وبلغت نسب هذه الصادرات في الأسواق الثلاثة 99,5% و38,3% و65,4% على التوالي . كما ارتفع حجم صادرات النفط المحلية بنسبة 5,2% خلال شهر نوفمبر مقابل 12,5% خلال شهر أكتوبر .

ارتفع إجمالي حجم التجارة في سنغافورة بنسبة 10,1% سنويا ، بينما ارتفع إجمالي الصادرات بنسبة 9,6% وارتفع إجمالي الواردات بنحو 10,7% .

ترجمة: هدير السيد – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية

العنوان: www.xinhua.com

نمو الاقتصاد الروسي

التاريخ: 2017/12/12

وفقًا للبيانات الصادرة عن هيئة الإحصاء الفيدرالية الروسية (روستات) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الروسي إلى 24 تريليون روبية (ما يعادل 407,4 مليار دولار) ، لتسجل روسيا معدل نمو 1,8% خلال الربع الثالث من عام 2017. وتشير البيانات إلى أن قطاع النقل والشحن سجل أعلى معدل نمو خلال الربع الثالث من عام 2017 بنحو 4,3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، يليه قطاع الزراعة بنحو 3,9%. وأفاد وزير التنمية الاقتصادية الروسي، أنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الروسي معدل نمو اقتصادي 2% في أواخر عام 2017 مقابل انكماش بمعدل 0,2% خلال عام 2016، وذلك بفضل استقرار الأسعار العالمية للبترول.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

تراجع عجز الموازنة في سلطنة عمان

التاريخ: 2017/12/10

شهدت سلطنة عمان تراجعا في عجز الموازنة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017 بفضل ارتفاع أسعار خام النفط عالميًا، حيث بلغ العجز 7,8 مليار دولار بانخفاض قدره 32,2% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016 .

سجلت الإيرادات العامة خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام الحالي ارتفاعًا بنسبة 20% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي حيث بلغت قيمتها 15,5 مليار دولار، وتمثل إيرادات النفط نحو 55% من هذه الزيادة . وارتفع صافي إيرادات عمان من صادرات النفط بنسبة 34,8%. ويبلغ سعر برميل خام النفط حاليا نحو 60 دولارًا.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: وزارة الاقتصاد التركية

العنوان: www.ekonomi.gov.tr

LE MOCI
Moniteur du Commerce International depuis 1883

تباطؤ اقتصاد السعودية

التاريخ : 2017/12/2

اعتمدت السعودية على جذب الاستثمارات الأجنبية لتنفيذ مشروعات تنموية كبرى خاصة وأن القطاع المصرفي السعودي يتميز بقوته الأمر الذي مكن السعودية من أن تصبح أقوى اقتصاد إقليمي ، غير أن اقتصادها ظل شبه قائم على عائدات البترول ولذا أدى هبوط أسعاره إلى تباطؤ معدل النمو الذي انخفض إلى 1,2% خلال عام 2016 مقابل 3,5% خلال عام 2015 .

كما انخفضت الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2009 مما أدى إلى إتباع الحكومة سياسة تقشفية من خلال استقطاع بنود من الموازنة وتجميد بعض المشروعات الاستثمارية فضلا عن عدم إقرار أي زيادة في الرواتب بهدف خفض الإنفاق العام .

شهدت السعودية ارتفاعا في معدل كلا من العجز العام والدين العام حيث بلغا 14% من الناتج المحلي الإجمالي ، وسجل احتياطي النقد الأجنبي انخفاضا ملحوظا فلجأت السعودية إلى اقتراض 17 مليار دولار من هيئات التمويل الدوليـة . ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 20 ألف دولار أمريكي وهو أعلى مستوى معيشة في المنطقة إلا أن معدل البطالة في ارتفاع مستمر إذ بلغ 12% خلال عام 2016 .

وخلال شهر إبريل 2017 أعلنت الحكومة عن "خطة التنمية 2030" التي تستهدف تنويع الاقتصاد وزيادة العائدات غير البترولية وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل ، كما أعلنت عن إطلاق برنامج موسع للخصخصة يتضمن شركة البترول العملاقة أرامكو ، وتعتزم إقامة أربعة مدن اقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد .

ومن ناحية أخرى يمثل قطاع الزراعة نحو 2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي ، وبالرغم من ارتفاع الاستثمارات العامة في هذا القطاع إلا أن السعودية تستورد أغلب احتياجاتها من المنتجات الزراعية والغذائية . أما قطاع الصناعة فيمثل ما يزيد على 45% من الناتج المحلي الإجمالي ، وتسعى الحكومة لزيادة الاستثمارات العامة في الصناعات غير البترولية بهدف تنويع الاقتصاد حيث يشكل البترول أكثر من 90% من الصادرات و80% من الإيرادات العامة .

وتمثل التجارة الخارجية نحو 61% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويتأثر فائض الميزان التجاري بتقلب أسعار البترول فقد انخفض إلى 47,3 مليار دولار خلال عام 2016 مقابل 184 مليار دولار خلال عام 2015 . وتضم قائمة أهم الدول التي تصدر إليها السعودية كل من الإمارات ومصر والصين والهند وسنغافورة ، أما أهم الدول التي تستورد منها فهي الصين والولايات المتحدة وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية والإمارات . وتصدر السعودية منتجات الطاقة بينما تستورد المركبات والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والحديد والصلب والمنتجات الغذائية .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية

العنوان : www.lemoci.com

REUTERS

ارتفاع صادرات كوريا الجنوبية

التاريخ: 2017/12/1

طبقاً لما ورد في تقرير حكومي صدر مؤخراً ارتفعت صادرات كوريا الجنوبية خلال 13 شهر متتالية نتيجة زيادة الطلب العالمي على أشباه الموصّلات المُصنّعة محلياً. ارتفعت الصادرات التي تُمثّل حوالي نصف اقتصاد كوريا الجنوبية بنسبة 9,6% عن العام السابق حيث بلغت 49,67 مليار دولار خلال شهر نوفمبر 2017، وذلك وفقاً لوزارة التجارة والصناعة والطاقة.

ارتفعت الواردات بنسبة 12,3% خلال عام 2017 فبلغت قيمتها 41,83 مليار دولار خلال شهر نوفمبر 2017 مما أدى إلى ارتفاع الفائض التجاري إلى 7,84 مليار دولار. كما استمر ارتفاع الميزان التجاري للشهر الـ70 على التوالي. بلغت قيمة الصادرات اليومية 2,07 مليار دولار خلال شهر نوفمبر، بزيادة 9,6% عن العام السابق، وهو الشهر الثاني عشر الذي يحقق فيه زيادة متتالية.

تعزى زيادة الصادرات إلى زيادة الطلب على أشباه الموصّلات والتي أدت إلى زيادة الصادرات بنسبة 65,2% خلال العام الحالي لتبلغ 9,57 مليار دولار خلال شهر نوفمبر. سجلت صادرات الشرائح الإلكترونية ثاني أعلى رقم قياسي حققه اقتصاد كوريا الجنوبية، واستمرت في النمو بمعدل 50% للشهر الثامن على التوالي. وارتفعت صادرات السلع الرئيسية، كما ارتفعت صادرات الآلات بنسبة 19,6% إلى 4,65 مليار دولار.

خلال الإحدى عشر شهر الأولى من عام 2017، بلغت صادرات الشرائح الإلكترونية والآلات 88,3 مليار دولار و44,1 مليار دولار على التوالي مُسجلةً بذلك أعلى معدل لها خلال الفترة المذكورة.

خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2017، بلغ إجمالي الصادرات 524,8 مليار دولار، بزيادة قدرها 16,5% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2016. ارتفعت صادرات البتروكيماويات بنسبة 17,7% ومنتجات الغاز بنسبة 38,4% خلال شهر نوفمبر، كما ارتفعت صادرات أجهزة الحاسب الآلي بنحو 18,4%.

استمرت صادرات لوحات العرض في الارتفاع للشهر الـ13 على التوالي خلال شهر نوفمبر نتيجة زيادة الطلب على شاشات الـ (LED). ارتفعت صادرات الحديد والصلب للشهر الثامن على التوالي بالرغم من ارتفاع أسعارها، بينما ارتفعت صادرات السيارات نتيجة زيادة الطلب على المركبات صديقة البيئة.

بينما انخفضت صادرات قطع غيار السيارات بنسبة 10,8% نتيجة ضعف الطلب على السيارات المُصنّعة محلياً في أمريكا الشمالية وآسيا. كما انخفضت صادرات أجهزة الاتصالات والتي تشمل أجهزة المحمول الذكية بنسبة 21,5%. انخفضت صادرات الأجهزة المنزلية بنسبة 23%، بينما انخفض معدل الطلب على السفن بنسبة 77,1% وسط تراجع صناعة السفن العالمية.

سجلت الصادرات للصين التي تعد أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية رقماً قياسياً شهرياً جديداً بلغ 14,02 مليار دولار خلال شهر نوفمبر بزيادة 20,5% مقارنةً بنوفمبر 2016. كما ارتفعت الصادرات لدول جنوب شرق آسيا بنسبة 13,4% لتبلغ 8,28 مليار دولار، محققةً ارتفاعاً للشهر الـ13 على التوالي.

بلغت حصة صادرات كوريا الجنوبية للصين 24,4% من إجمالي قيمة الصادرات خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2017، مقابل 25% خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما انخفضت نسبة صادرات كوريا الجنوبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 13,5% إلى 12,1 خلال الفترة نفسها.

ترجمة: هدير السيد – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة أنباء رويترز العالمية

العنوان : www.reuters.com

5- موضوعات متفرقة:

فيتش تؤكد استمرار نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2018

التاريخ: 2017/12/4

أكدت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "فيتش" استمرار الأداء القوي للاقتصاد العالمي خلال عام 2018، وتوقعت أن يسجل معدل نمو 3,2% ، و3,3% خلال عامي 2017 و2018 على التوالي .

وأشارت إلى أن تراجع التضخم بالتزامن مع نمو الاقتصاد العالمي سيكون دافعًا لاستمرار السياسات النقدية العالمية المرنة، وأن الأوضاع المالية الراهنة تدعم الاقتصادات المتقدمة وتعزز دورة الاستثمار. وأشارت إلى أن السياسات التقشفية في بعض الدول زادت من حجم إنفاق القطاع العائلي ودعمت ثقة المستهلك.

ومن المتوقع أن تشهد الولايات المتحدة خلال عام 2018 زيادة في حجم استثمارات القطاع الخاص والنمو الاقتصادي نتيجة القرارات الحكومية بشأن خفض الضرائب ، وأن تسجل في أواخر عام 2017 نموًا بمعدل 2,3% مقابل 2,1% وفقا للتوقعات السابقة .

سجلت منطقة اليورو خلال عام 2017 معدلات نمو جيدة ، ومن المتوقع أن تواصل الأداء الجيد خلال عام 2018 لتحقق نموًا اقتصاديًا بمعدل 2,2% مقابل 1,8% وفقا للتوقعات السابقة. كما توقعت "فيتش" أن تسجل الصين معدل نمو 6,8% ، و6,4% خلال عامي 2017 و2018 على التوالي، وأن تسجل الأسواق الناشئة معدل نمو 4,3% و5,1% خلال عامي 2017 و2018.

وأشارت "فيتش" إلى أن الاقتصاد البريطاني سيشهد تباطؤا في تدفق الاستثمارات الأجنبية خلال عام 2018 بسبب تداعيات انفصالها عن الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن تسجل بريطانيا معدل نمو 1,6% ، و1,4% خلال عامي 2017 و2018 على التوالي . وأكدت أن الاضطرابات الراهنة بين السعودية وإيران قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط عالميًا مما يتسبب في زيادة الضغوط على سياسات البنوك المركزية.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

Le Monde.fr

توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2018

التاريخ : 2017/12/5

توقع خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3,7% خلال عام 2018 مسجلا أعلى معدل له منذ عام 2010 ، وذلك مقابل 3,1% ، و3,6% خلال عامي 2016 و2017. ومن المتوقع أن تسجل منطقة اليورو معدل نمو أعلى من الولايات المتحدة خلال عام 2018 حيث يبلغ 3,4% و2,1% على التوالي ، وهي أعلى من التوقعات السابقة المعلنة خلال شهر يونيو 2017 .

وأوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن ركائز النمو الاقتصادي العالمي تتمثل في انتعاش التجارة العالمية نتيجة زيادة الطلب على السلع ، وارتفاع مؤشر الثقة مما أدى لارتفاع معدل الإنفاق الاستهلاكي ، فضلا عن انتعاش الاستثمار . فقد أدى ارتفاع استثمارات الصين في مشروعات البنية التحتية إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي وخاصة في آسيا ، كما انتعش اقتصاد الدول المصدرة للمواد الأولية بعد استقرار الأسعار العالمية .

ومن ناحية أخرى أعرب خبراء المنظمة عن مخاوفهم إزاء تراجع معدلات النمو في الدول الناشئة مقارنة بالأعوام السابقة خاصة وأن هذه الدول تعد أهم محرك للاقتصاد العالمي . وأكدوا أن معدل نمو كل من التبادلات التجارية والإنتاجية والاستثمار على المستوى العالمي مازال غير كافي لدعم النمو العالمي على المدى الطويل .

كما أشاروا إلى الارتفاع الملحوظ في ديون المؤسسات والقطاع العائلي في الدول الغنية منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية ، وارتفاعها في الدول الناشئة وخاصة الصين خلال الأعوام الأخيرة حيث تعد من العوامل الرئيسية التي تهدد النمو الاقتصادي العالمي .

وحذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من احتمال تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 ، ووجهت صناع القرار إلى ضرورة القيام بتغييرات ملموسة في سياستهم من أجل تنمية الاستثمارات وزيادة الإنتاجية وإصلاح سوق العمل مما يؤدي إلى دعم الاقتصاد العالمي على المدى الطويل .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lemonde.fr

الاقتصادات المتقدمة والناشئة تشهد معدلات نمو مرتفعة خلال 2018

التاريخ: 2017/12/7

طبقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، من المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي خلال عامي 2017 و2018 ، ثم تشهد تراجعا طفيفا خلال عام 2019 . ففي الولايات المتحدة من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 2,2% و2,5% خلال عامي 2017 و2018 على التوالي ، ثم يتراجع إلى 2,1% خلال عام 2019 . وفي منطقة اليورو من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 2,4% خلال عام 2017 ، ثم يتراجع إلى 2,1% و1,9% خلال عامي 2018 و2019 على التوالي .

أما في ألمانيا فمن المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 2,5% خلال عام 2017 ، ثم يتراجع إلى 2,3% و1,9% خلال عامي 2018 و2019 على التوالي . وفي فرنسا من المتوقع أن تشهد معدل نمو 1,8% خلال عامي 2017 و2018 ، ثم يتراجع تراجعا طفيفا إلى 1,7% خلال عام 2019 .

ومن المتوقع ارتفاع معدل النمو في إيطاليا إلى 1,6% خلال عام 2017 ، ثم يتراجع إلى 1,5% و1,3% خلال عامي 2018 و2019 على التوالي . وشهدت إيطاليا ارتفاعا في الأداء الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2017 نتيجة ارتفاع معدل التوظيف وفاعلية السياسة النقدية وارتفاع معدل الاستهلاك ومعدل الاستثمار .

وفي بريطانيا أسفرت التوقعات عن استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي حتى عام 2019 نتيجة تفاقم أزمة عدم الثقة في المفاوضات الخاصة بانفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي ، فضلا عن التأثير السلبي لارتفاع معدل التضخم على القدرة الشرائية للقطاع العائلي . لذا من المتوقع تراجع معدل النمو الاقتصادي في بريطانيا إلى 1,5% و1,2% و1,1% خلال أعوام 2017 و2018 و2019 على التوالي .

أما في اليابان فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 1,5% خلال عام 2017 وهو أقل بنسبة طفيفة عن المعدل المتوقع في تقرير المنظمة الصادر خلال شهر سبتمبر 2017 ، ثم يتراجع إلى 1% خلال عامي 2018 و2019 تأثرا بزيادة عدد المتقاعدين وتراجع عدد الفئة العمرية القادرة على العمل . وفي كندا من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 3% خلال عام 2017 ، ثم يتراجع إلى 2,1% و1,9% خلال عامي 2018 و2019 على التوالي .

ومن المتوقع بالنسبة لكبرى الاقتصادات الناشئة أن تشهد ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي نتيجة الطفرة التي سجلها الاستثمار في مجال البنية التحتية في الصين وارتفاع أسعار المواد الأولية ، إلا أنه سيكون أقل من المعدلات المسجلة خلال الأعوام السابقة نظرا لتباطؤ جهود الإصلاح وتفاقم حجم الديون خاصة في الصين .

ففي الصين من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 6,8% خلال عام 2017 ، ثم يتراجع تراجعا طفيفا إلى 6,6% و6,4% خلال عامي 2018 و2019 على التوالي . وفي الهند من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 6,7% و7% و7,4% خلال أعوام 2017 و2018 و2019 على التوالي وذلك بفضل الإصلاحات التي من المقرر أن تنهض بمعدل الإنتاج ومعدل الاستثمار .

أما روسيا فمن المتوقع أن تشهد ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي عقب فترة طويلة من الانكماش ، ليبلغ 1,9% خلال عامي 2017 و2018 ثم 1,5% خلال عام 2019 . ومن المقرر أن تتجاوز البرازيل مرحلة الانكماش الاقتصادي لتسجل معدل نمو 0,7% خلال عام 2017 ، ثم يرتفع ارتفاعا ملحوظا خلال عامي 2018 و2019 مسجلا 1,9% و2,3% على التوالي .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

العنوان : www.oecd.org

LE FIGARO.fr

تباطؤ النمو الاقتصادي في أستراليا

التاريخ : 2017/12/6

أسفرت إحصائيات الهيئة الأسترالية للإحصاء عن تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى 0,6% خلال الربع الثالث من عام 2017 مقابل 0,9% خلال الربع الثاني .

ارتفع استهلاك القطاع العائلي بنحو 0,1% فقط خلال الربع الثالث وهو أدنى مستوى له منذ عام 2012 ، وبلغ معدل الادخار 3,2% . ومن الجدير بالذكر أن استهلاك القطاع العائلي يمثل 55% من الناتج المحلي الإجمالي الأسترالي أي ما يقدر بـ1,7 مليار دولار (1,4 مليار يورو) .

قام البنك المركزي الأسترالي بتثبيت معدل الفائدة المباشر عند 1,5% وذلك للشهر الخامس عشر على التوالي مع توقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الأخير من عام 2017 ليبلغ 0,9% ، وحدوث ارتفاع تدريجي في معدل التضخم . وفي سوق الصرف فقد الدولار الأسترالي 25% من قيمته ليصل إلى 0,75 دولار أمريكي .

ومن ناحية أخرى ارتفع معدل الاستثمار الخاص بنحو 4,5% خلال الربع الثالث من عام 2017 ، وهو أعلى مستوى له منذ 4 سنوات ، كما ارتفعت الاستثمارات في القطاعات غير التعدينية . وأكد الخبراء أنه إذا لم يحدث ارتفاع في معدل الاستهلاك العائلي سيكون من الصعب تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأسترالي .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lefigaro.fr

LE MOCI
Moniteur du Commerce International depuis 1883

تقييم اقتصاد نيوزيلندا

التاريخ : 2017/12/9

يعتمد اقتصاد نيوزيلندا على مرونة السياسة النقدية وانخفاض معدل بطالة وانتعاش الطلب المحلي ، وتتميز نيوزيلندا بقوة مقومات الاقتصاد حيث تشهد تراجعا مستمرا في معدل كل من العجز العام والدين العام الذي يعد من أقل المعدلات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . سجل معدل التضخم 0,7% فقط ويستهدف البنك المركزي أن يبلغ 2% معتمدا على انتعاش الاستهلاك المحلي واستقرار أسعار الصرف والارتفاع النسبي في أسعار البترول ، وقرر البنك استمرار سياسة خفض معدل الفائدة الرئيسي .

سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا خلال الأعوام الأخيرة بحيث يقترب من مثيله في الدول المتقدمة فقد بلغ 39,222 ألف دولار أمريكي خلال عام 2016 . كما سجل معدل البطالة أدنى معدل له منذ عام 2009 حيث بلغ 5,2% خلال عام 2016 .

ومن ناحية أخرى يساهم قطاع الزراعة بنحو 6,1% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به 6,4% من الأيدي العاملة . وتنتج نيوزيلندا 2% من الإنتاج العالمي لمنتجات الألبان ، كما تقوم بتصدير اللحوم والأخشاب والفواكه والأسماك . ويمثل قطاع الصناعة 23% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به 20,3% من الأيدي العاملة ، وتعد الصناعات الغذائية والمنسوجات ووسائل النقل القطاعات الصناعية الرئيسية في نيوزيلندا .

أما قطاع الخدمات فيمثل 70,9% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به 73% من الأيدي العاملة ، ويشهد انتعاشا ملحوظا وخاصة قطاع السياحة الذي يعد من أهم مصادر العملات الأجنبية . وتتميز نيوزيلندا بجودة البنية التحتية للنقل التي تساهم بشكل رئيسي في التنمية الاقتصادية .

وتساهم التجارة الخارجية بنحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي ، وسجل الميزان التجاري عجزا للمرة الأولى خلال عام 2016 نتيجة انخفاض الأسعار العالمية لمنتجات الألبان خاصة أن نيوزيلندا تعد المصدر الأول لها على مستوى العالم . كما تأثرت الصادرات سلبا بتباطؤ اقتصاد الصين الشريك التجاري الأول لنيوزيلندا فبلغ العجز التجاري 2,543 مليار دولار خلال العام الماضي .

ومن الجدير بالذكر أن نيوزيلندا انضمت لاتفاق التجارة الحرة عبر المحيط الهادي الذي يضم 12 دولة من بينها الولايات المتحدة وكندا والمكسيك واليابان وماليزيا وسنغافورة ، إلا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعلن انسحابه في شهر يناير 2017 مما أدى إلى تعثر تنفيذ الاتفاق . لذا تتفاوض نيوزيلندا مع كل من الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية بشأن التوصل لاتفاق شراكة اقتصادية إقليمية شاملة .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية

العنوان : www.lemoci.com

مصادر النشرة:

1	البنك الدولي	www.worldbank.org
2	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	www.oecd.org
3	منظمة الأغذية والزراعة (فاو)	www.fao.org
4	وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية	www.tresor.economie.gouv.fr
5	وزارة الاقتصاد التركية	www.ekonomi.gov.tr
6	مؤسسة Bloomberg الإعلامية الأمريكية	www.bloomberg.com
7	إذاعة BBC البريطانية	www.bbc.com
8	وكالة أنباء رويترز العالمية	www.reuters.com
9	وكالة الأنباء الرسمية الصينية	www.xinhua.com
10	وكالة الأنباء الفرنسية	www.afp.com
11	وكالة أنباء الأناضول التركية	www.aa.com.tr
12	مجلة فرنسية اقتصادية	www.lemoci.com
13	مجلة فرنسية أسبوعية	www.jeuneafrique.com
14	جريدة فرنسية يومية	www.lemonde.fr
15	جريدة فرنسية يومية	www.lefigaro.fr
16	مجلة فرنسية أسبوعية	www.lepoint.fr
17	موقع إخباري مغربي	www.menara.ma/fr
18	جريدة اقتصادية إسبانية يومية	www.marcotradenews.com
19	موقع إخباري تركي	www.finansgundem.com
20	موقع إخباري تركي	www.fortuneturkey.com
21	النسخة التركية لمجلة إيكونومست	www.ekonomist.com.tr